جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية المحاسبة

مذكرتخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستراكاديمي

الشعبة : علوم المالية و المحاسبة

التخصص : تدقيق ومر اقبة التسير

اثر تطبيق الحوكمة داخل المؤسسة الاقتصادية في الأداء المالي

مقدمة من طرف الطالب :

رمضان حسام

حمة محمد فؤاد

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	عن الجامعة
رئيسا	مدوري نورالدين	جامعة مستغانم
مشرف	ولد سعيد محمد	جامعة مستغانم
مناقشا	برياطي الحسين	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022 /2023

الشكر و العرفـــــــــــــــان

"ربي أوزعت أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا"

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"التحدث بنعمة الله شكر،و تركها كفر، وهذا لا يشكر القليل لا يشكر الكثير و من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي ولد سعيد حميدة الذي شرفني بقبوله المتابعة و الإشراف على هذه المذكرة و الذي لمست منه كل العناية و الاهتمام إذ لم يبخل عني طيلة المدة بنصائحه و توجيهاته النيرة

شكري الجزيل إلى كل عمال ميناء بمستغانم و أخص بالذكر السيد بن حمودة عبد حليم

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لاكتمال هذا العمل

إهـــــــــــــــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين.

أما بعد أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى :

إلى من باع شبابه ليشق لي الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق ، إليك أبي الغالي شفاك الله و حفظك ورعاك.

إلى من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان و منبع الأمان و سر السعادة إليك أمي حفظك الله

إلى ورود بيتنا إخوتي حمادوش و علاء

إلى كل عائلة رمضان كبيرا و صغيرا من قريب و من بعيد.

إلى كل زملائي و زميلاتي في مسيرتي الدراسية.

إلى أصدقائي أيمن و محمد و مصطفي

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقي

إهــــــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين.

أما بعد أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى .

إلى من باع شبابه ليشق لي الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق ، إليك أبي الغالي شفاك الله و حفظك و رعاك

إلى من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان و منبع الامان و سر السعادة إليك أمي حفظك الله

إلى ورود بيتنا إخوتي سهام و جميلة و رميساء

إلى كل زملائي و زميلاتي في مسيرتي الدراسية.

إلى أصدقائي رشيد و حسام و الى زميلتي العزيزة غادة

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورق

الفهرس

الفهرس	I
قائمة الجداول و الإشكال	iv
مقدمة العامة	1
الفصل الأول : عموميات حول التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات	8
المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق المحاسبي	9
المطلب الأول : نشأة و تطورالتاريخي التدقيق المحاسبي المالي	9
المطلب الثاني : مفهوم و أهمية التدقيق المحاسبي المالي	13
المطلب الثالث:مبادئ واهداف ومعايير التدقيق المحاسبي المالي	17
المبحت التاني : أنواع التدقيق المحاسبي المالي	22
المطلب الأول : معايير تصنيف التدقيق المحاسبي المالي	22
المطلب التاني : التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	36
المطلب الثالث : التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	48
المبحت الثالث : مفاهيم حول الحوكمة	50
المطلب الأول : نشاة الحوكمة ومفهومها	50
المطلب الثاني: اهمية واهداف و مبادئ حوكمة الشركات	57
المطلب الثالث: الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	62

الفصل الثاني : الأداء المالي	**74**
المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي	**74**
المطلب الأول : مفهوم و اهمية الأداء المالي	**75**
المطلب الثاني : أنواع الأداء	**77**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء	**80**
المبحث التاني : تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**82**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي	**82**
المطلب الثاني : اهداف واهمية تقييم الأداء المالي	**83**
المطلب الثالث : أسس ومراحل عملية تقديم الأداء المالي	**85**
المبحث الثالث :تاثير الحوكمة والتدقيق المحاسبي في تقييم الأداء المالي	**88**
المطلب الأول : تاثير حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي	**88**
المطلب الثاني :تاثيرالتدقيق الداخلي و الخارجي على الاداء المالي	**94**
المطلب الثالث :أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق فعالي الاداء في المؤسسة	**98**

الفصل الثالث : دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم	**95**
المبحث الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم	**95**
المطلب الأول : تعريف المؤسسة ميناء مستغانم	**95**
المطلب الثاني هيكل تنضيمي ميناء مستغانم	**97**
المطلب الثالث : دور واهداف المؤسسة ميناء مستغانم	**99**
المبحث الثاني : دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات وتأثير في الأداء المالي	**100**
المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ميناء مستغانم	**100**
المطلب التاني : تفعيل مبادئ الحوكمة على الأداء مالي	**102**
المطلب الثالث : قرار مجلس الادارة حول الأداء المالي	**103**
الخاتمة	**107**
المراجع	**110**

قائمة الجداول و الاشكال

1 قائمة الجداول

رقم جداول	عنوان جداول	رقم صفحة
1	أوجه الاختلاف بين تدقيق داخلي وتدقيق خارجي	30

2 قائمة الاشكال

رقم الشكال	عنوان الاشكال	رقم صفحة
1	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	64
2	مبادئ منضمة التعاون الاقتصاد يو التنمية لحوكمة الشركات	73
3	هيكل تنضيمي مؤسسة ميناء مستغانم	97

المقدمة العامة

أن التدقيق يعتبر احد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية،ولقد تطور مفهوم التدقيق عبر الزمن في ظل نظم المعلومات المحسوبة يعتبر عملية جمع و تقييم الأدلة لتحديد إذا ما كان استخدام يأكد سلامة البيانات فهدف التدقيق واكتشاف ا لأخطاء و الغش و العمل على الحد من الوقوع في الخطأ، ومن ناحية أخرى يعتبرا لتدقيق المحاسبي المالي محورو دعامة أساسية من محاورو كائزا لحوكمة فقد أصبحت الشركات تطالب بتقديم القوائم والتقارير المالية مجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة و حكومة الشركات للمكشف عن الأخطاء و الانحرافات و التلاعب بالقوائم المالية و ظهرت الحاجة لتفعيل حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في إعقاب الأزمات المالية التي شاهدتها مؤخرا عدد من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا...الخ، مما دفع العلم الاهتمام بالحكومة و تفعيلها لتدعيم الثقة في الاقتصاديات نتيجة الفساد، كما إن يمكن اعتبارا لتدقيق دورا مهما وأساسيا في الحوكمة فهو ما يوفره من كشوف مالية محققة، و يمثل أداة هامة لتفعيل حوكمة الشركات فالحكومة ترتبط بمشكلة الوكالة و انفصال الملكية عن الإدارة، كما ان تجاهل الكثير من الشركات لأهمية الحوكمة بمدي إلى إخفاء الكثير من المعلومات المالية التي تؤثر على وضع الشركة.

ويعتبر مفهوم حوكمة الشركات أحد أهم المصطلحات التي ميزت التفكير الاقتصادي منذ أواخر القرن الماضي، حيث أن ألازمات الاقتصادية التي هزت العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى خاصة في الولاياتا لمحتدة الأمريكية وكانت سببا في إفلاسها داعيا ملحا لإعادة النظر في آلاليات التسييرية المعتمدة، وبدأ في ذلك الوقت التحدث عن إلا دارة الرشيدة (حوكمة الشركات) خاصة في ظل التضارب في المصالح الحاصل بين كل من المالكين والمسيرين وكذلك أصحاب المصالح.

إن الحديث الذي كان يتمحور حول حوكمة الشركات كان جله منصبا على أداء المؤسسات ومدى قدرتها على إنشاء القيمة لمختلف ألإطراف، حيث أن ذلك التضارب في المصالح نتج عنه ظهور بعدين رئيسيين لحوكمة الشركات ألأول مالي وهو متعلق أساسا بالمالكين والمساهمين وتعظيم ثرواتهم، وآخر استراتيجي متعلق

بالمسيرين و آلاليات التي تؤطر السلطة التقديرية لهم عند اتخاذ القرارات وحدودها بما يضمن حماية مصالح المساهمين وبما أن ألأهداف إلاستراتيجية للمؤسسة ترتبط بقياس عملية ألأداء، فإنه قد يكون من الضروري إعادة النظر في بعض المؤشرات وألاساليب التقليدية لتقييم ألأداء وذلك لاعتمادها على الجانب المالي للمؤسسة فقط، ومازالت لحد ألان الكثير من المؤسسات تستخدمها لتقييم أدائها رغم الانتقادات الموجهة لها، ما أدى إلى البحث عن مؤشرات وأساليب جديدة تكون أكثر شمولا وفائدة، حيث ظهرتا العديد من المؤشرات وألاساليب والتي تقيس جوانب متعددة من جوانب المؤسسة إضافة إلى الجانب المالي، والتي أطلق عليها اسم النماذج المالية وغير المالية لتقييم ألأداء، والنماذج الشاملة لتقييم ألأداء والتي لازالت تتطور كلما وجه لها انتقاد آو إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وبما أن الهدف الرئيسي من تقييم ألأداء المؤسسات هو تحسينه وتعظيم ثروة المساهمين بما يضمن للمؤسسات الاستمرار والبقاء في السوق، فإننا نجد بالمقابل أن الهدف من تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات هو الاستفادة من مزاياها بغية حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة و مناقشة الإشكالية المطروحة كالآتي:

ماهو أثر تطبيق حوكمة الشركات داخل المؤسسة الاقتصادية علي الاداء المالي ؟.

ومن هنا نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هو التدقيق المحاسبي المالي أنواعه ، أهدافه؟.

2- ماهية حوكمة الشركات، مبادئها، علاقتها بالتدقيق المحاسبي المالي؟.

3- ماهو الأداء المالي؟.

الفرضيات :

1- يمكن لحوكمة الشركات إن يكون لها تأثير داخل المؤسسة الاقتصادية علي الأداء المالي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه الشركات في تنمية و تقوية الاقتصاد، فرفع أداءها سيكون لتأثرا إيجابيا على الاقتصاد الكلي، و رفع أداءها مرهون باختيار نظام واقعي ينظم العلاقة بين إدارة المؤسسة و الأطراف المتعاملة معها في إطار من الشفافية والمساءلة، و التي يؤدي إتباعها إلى استدامة الإعمال ورفع كفاءة أداء المؤسسة و هذا ما توفره حوكمة الشركات.

كما تعتبر الدراسة محاولة المزج بين مبادئ الحوكمة و التدقيق المحاسبي المالي و اثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-محاولة تشخيص الواقع النظري والعملي للتدقيق المحاسبي المالي.

2-ابراز دور التدقيق المحاسبي المالي و تأثره بمبادئ الحوكمة الجيدة.

3-التعرف على أهمية الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين أداء الشركات.

4-التعرف على علاقة التدقيق و حوكمة الشركات و أثرهم على الأداء المالي.

5-اثر الأداء المالي في تحقيق النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

على ضوء طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى لتحقيقها اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الذي يقوم عل دراسة تأثير حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية و ذلك بالاستفادة من المذكرات السابقة و الكتب المتعلقة ب حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي المالي و الأداء المالي و النهج التحليلي الوصفي المتمثل في الدراسة الميدانية على اثر تطبيق حوكمة الشركات داخل المؤسسة الاقتصادية في الاداء المالي والواقع العملي في ميناء مستغانم وذلك بالاعتماد على خطة البحث التالية:

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق المحاسبي المالي و حوكمة الشركات.

الفصل الثاني: عموميات حول الأداء المالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ميناء مستغانم.

حدود الدراسة :

سنركز في دراستنا على دور التدقيق المحاسبي المالي و حوكمة الشركات و علاقتهما و كذلك على الأداء المالي لتحقيق التطور في المجال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة حتمية تمليها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة و ذلك بدراسة حالة ميناء مستغانم.

الدراسات السابقة :

دراسة: صديقي مسعود، 4002:وهي رسالة دكتوراه دولة بجامعة الجزائر تحت عنوان: "حنو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، وقد انطلق الباحث من إشكالية مفادها أن غياب إطار وطين للمراجعة المالية يف الجزائر يجعل المراجعين يستندون إلى أطر أخرى تنبثق من طبيعة التكوين والميول الخاص لبعض المدارس الدولية للمراجعة المالية التي قد لا توائم الواقع الاقتصادي الجزائري وال تتكيف وحاجات الأطراف الطالبة لآرائهم. وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التأسيس لإطار نظري كفيل بترقية المراجعة المالية في الجزائر، ويسمح بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمستخدمي مخرجات المراجعة .وقد استعمل مقدمة عامـــــــة 5الباحث كأداة حيث يف دراسته الميدانية استبيان للاستقصاء حيث أن األول مخصص لفئة محافظي الحسابات يف الجزائر والآخر مخصص لفئة الجمهور بغية تحديد فجوة التوقعات ، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

إطار المراجعة المالية يف الجزائر يحتوي على مقدماتها فقط بالتركيز على معيار الاستقلال والكفاءة؛ الجمع بين المحاسبة والمراجعة يف عدة مستويات مهنية وحكومية وتعليمية؛ افتقاد الواقع الجزائري للمراجعة إلى

المعايير المؤطرة لعملية التنفيذ من التخطيط إلى غاية استخلاص الآراء الفنية حول القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة للمؤسسة .وقد اهتمت هذه الدراسة بعناصر الإطار المرجعي للمراجعة المالية والعالقة بينها ، حيث توصل الباحث إلى أنه لكي يتحقق الهدف من المراجعة جيب أن تعمل العناصر المادية والبشرية والمحددات النظرية والضوابط المهنية بشكل منسجم لكي تشكل ما يطلق عليه بنظام المراجعة ذو الهدف الواضح والمحدد ، واقترح الباحث في الأخير إطارا متكامل للمراجعة المالية يف الجزائر .

Reflections On Corporate Governance And The Role of The internal Auditors [Jan Cattryse (2005)]. Le but de cette étude est de présenter le cadre général de la gouvernance de l'entreprise et de montrer le nouveau rôle de l'audit interne dans le contexte actuel ,cette étude a conclu que la gouvernance de l'entreprise est devenue une nécessité pour les entreprises à l'ère de la mondialisation surtout après l'éclatement des scandales financiers qui ont frappé les grandes entreprises mondiales. De plus, elle a montré que le rôle de l'audit interne s'est transformé suite aux développements que vie l'entreprise. Il est devenu un mécanisme important dans la gouvernance de l'entreprise. Auditing Risk Assemment and Management Processus [William R, Kinney, Jr (2003)]. Cette étude s'est concentré sur la fonction de l'audit interne sur la base du risque comme une nouvelle introduction à l'audit interne, elle a conclu qu'il existe trois types de risques : le risque de l'environnement, le risque des opérations des affaires et le risques des informations. A cet effet, l'audit interne peut jouer un rôle important en assurant des services à travers la gestion des risques des entreprises. Reflections On Corporate Governance And The Role of The internal Auditors [Jan Cattryse (2005)]. Le but de cette étude est de présenter le cadre général de la gouvernance de l'entreprise et de

montrer le nouveau rôle de l'audit interne dans le contexte actuel, cette étude a conclu que la gouvernance de l'entreprise est devenue une 6 nécessité pour les entreprises à l'ère de la

mondialisation surtout après l'éclatement des scandales financiers qui ont frappé les grandes entreprises mondiales. De plus, elle a montré que le rôle de l'audit interne s'est transformé suite aux développements que vie l'entreprise. Il est devenu un mécanisme important dans la gouvernance de l'entreprise.

الفصل الأول : عموميات حول التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات

مقدمة الفصل:

الحوكمة هي الإطار الذي تعتمده المؤسسات لتوجيه وإدارة أنشطتها بطريقة فعالة وشفافة، وتتضمن الحوكمة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية. ومن جانبه، يعد التدقيق المحاسبي جزءًا هامًا من عملية الحوكمة، إذ يساعد على التأكد من صحة البيانات المالية وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية بشكل صحيح. وبفضل هذه العملية، يتمكن المدققين المحترفون المؤهلون من تقييم فعالية إدارة المؤسسة وتحليل الخطط المالية والميزانيات والتقارير المالية الأخرى، ويساعدون على ضمان التزام المؤسسة بالمعايير والقواعد المالية والمحاسبية. ويجب تنفيذ التدقيق المحاسبي بمهنية عالية وموثقة، وإفصاح نتائجه بشكل شفاف وصادق، لتعزيز الثقة والشفافية داخل المؤسسة ومع المستثمرين والجهات الرقابية.

ولهذا خصصنا المبحث الأول كمدخل لهذا الفصل لمفاهيم التدقيق المحاسبي المالي، و في المبحث الثاني سنعرض عن انواع التدقيق المحاسبي المالي، وفي المبحث الثالث والأخير سنتحدث عن حوكمة الشركات.

المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق المحاسبي :

تنال مهنة تدقيق الحسابات اهتماما متزايدا في كافة الأوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة نظرا لأهمية استعمال المعلومات المدققة في اتخاذ القرارات من الأطراف المختلفة المستفيدة من الكشوف المالية المنشورة، وللإلمام أكثر بالموضوع نتطرق إلى النقاط التالية :

المطلب الأول : نشأة وتطورالتاريخي التدقيق المحاسبي المالي :

تعود بدايات التدقيق المحاسبي إلى العصور القديمة، حيث كان يتم استخدامه للتأكد من صحة المعاملات التجارية والمالية. وقد تطورت هذه العملية مع مرور الوقت لتشمل أساليب وتقنيات أكثر تطوراً ودقة.

وفي القرن التاسع عشر، بدأت شركات التدقيق المحاسبي في الظهور، وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة لتدقيق الحسابات والتقارير المالية والإدارية للشركات والمؤسسات. وتم تطوير المعايير والإجراءات المحاسبية للمساعدة في تبسيط عملية التدقيق وتحسين جودة البيانات المالية والإدارية التي تم تدقيقها.

ومع تطور الاقتصاد العالمي وتوسع نطاق الشركات والمؤسسات، ازدادت أهمية التدقيق المحاسبي في توفير معلومات مالية وإدارية دقيقة وموثقة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتتم عملية التدقيق المحاسبي اليوم بشكل عالمي، حيث تعمل شركات التدقيق المحاسبي على تقديم خدمات التدقيق لعملائها في جميع أنحاء العالم.[1]

ويمكن تقسيم مراحل تطور التدقيق إلى أربعة حضرات كما يلي :

التدقيق في الحضارات القديمة: إن الاطلاع على موروث الحضارات القديمة وخاصة بلاد الرافدين، وادي النيل، الحضارة الإفريقية ثم الرومانية يلاحظ ظهور الملامح الأولى من صور الفحص والتدقيق وذلك لأهميتها في المحاسبة والرقابة على الممتلكات، فمثلا قام السومريون باستعمال كيل من الحجر يضعونه في السوق لاستعمال المزارعين كنوع من الرقابة، أما الآشوريون فقد طبقوا مبدأ تقسيم العمل في مجال الرقابة من خلال تقسيم العمل بين أمين الخزينة وحامل الختم وأمين القصر، كما

1-خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 1980 ،ص5.

استفادوا من ظهور الكتابة المسمارية في توثيق معاملاتهم، ويشير التاريخ إلى أن أول موازنة تخطيطية وُضعت على أسس حكيمة هي التي وضعها سيدنا يوسف عليه السلام عند تفسيره لرؤية الملك .

التدقيق في الحضارة الإسلامية: نظرا لكون مهنتي المحاسبة والتدقيق ذات علاقة وثيقة بالمال فقد أولاها الإسلام اهتماما كبيرا، وتطورت هذه المهنة في عهد الحضارة الإسلامية بسبب عاملين :

العامل الأول: الثراء الفكري والنظري الشامل الذي أتى به الإسلام في مجال المعاملات المالية كالزكاة والصدقات، التركات والمواريث، الغنائم و الجزية

العامل الثاني: بروز الحاجة إلى إنشاء أجهزة ومؤسسات تعمل على تطبيق هذه الأفكار والنظم المحاسبية المتعلقة بها وتدقيقها، وذلك لانتشار الإسلام.

التدقيق في العصور الوسطى: شهدت مهنة التدقيق والمحاسبة في هذه العصور تطورا متقدما، ومن متقدما، ومن أمثلة ذلك حدوث تطور في مسك السجلات وذلك باستخدام عدد من الدفاتر، وترحيل المعطيات من دفتر لآخر كنوع من أنواع الرقابة، كما استخدمت حكومة المدققين عام 1394 كأول مرة بغرض أكشاف لآخر كنوع من أنواع الرقابة، كما استخدمت حكومة المدققين عام 1394 كأول مرة بغرض أكشاف لآخر كنوع من أنواع الرقابة، كما استخدمت حكومة المدققين عام 1394 كأول مرة بغرض أكشاف 1499 وانتشار تطبيقه دفع بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام

التدقيق في العصور الحديثة والمعاصرة: يمكن اعتبار هذه المرحلة فترة التطور المعمق والشامل لمهنة التدقيق ومن أبرز سمات هذا التطور ما يلي

- نمو المشاريع الفردية إلى مشاريع مشتركة، وبالتالي ظهور طبقة الشركاء المديرين والشركاء البعيدين عن الإدارة الذين يلجئون إلى المحاسبين العموميين والمدققين لضمان حقوقهم.

- ظهور شركات الأموال مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وهذا ما من الحاجة إلى تعيين محافظ حسابات (خبير محاسبي، مدقق خارجي) يقف حكما بين الإدارة والملاك والأطراف الأخرى .

- إلزام المؤسسات قانونا بتسجيل عملياتها المحاسبية، وإعداد الكشوف المالية و تدقيقها .

- تطور الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمهنة .

- ظهور معايير التدقيق، وكذا وضع معايير لآداب وسلوك أعضاء هذه المهنة ابتداء من عام 1917 من طرف معهد المحاسبين الأمريكي، وفي عام 1973 تم صياغة دليل أخلاقيات هذه المهنة .[1]

وتستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع ، و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة . و كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها . وهكذا نجد ان تدقيق كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية

ومعناها يستمع. Audire,

وتطورت مهنة التدقيق عبر مراحل زمنية مختلفة نذكرها :

الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م:

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية و كذا المشروعات العائلية ، و كان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة ، و منع حدوث أي تلاعب أو الغش بالدفاتر المحاسبية . وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه ، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.[2]

[1] - https://ma9al-365.blogspot.com/2022/03/blog-post_38.html.

[2]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص7.

الفترة من 1500 حتى 1850 م:لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة ، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية . غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية ، وهو ما زاد من الحاجة الى المدققين , ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية .[1]

الفترة من 1850 حتى 1905 م:شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة ، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة . وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل سنة 1862

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالآتي :

اكتشاف الغش والخطأ ..

اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية ..

.اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.[2]

الفترة من 1905 م إلى يومنا هذا: أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق ، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق ، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة . بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي .[3]

[1]-القاضي حسين ، دحدوح حسين ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، مؤسسة الرواق، عمان، 1999 ، ص2

[2]- اشتيوي، إدريس عبد السلام المصدر مجلة البحوث الاقتصادية : مجلة علمية متخصصة في مجال العلوم الاقتصادية و الإدارية والمالية 1990/ص16.

[3]-مخالد راغب الخطيب، ألأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل للنشر والتوزيع،ألاردن1998.

المطلب الثاني : مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي المالي

أولا :مفهوم التدقيق المحاسبي المالي

توجد عدة تعريف للتدقيق المحاسبي المالي نذكر منها :

- عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق على أنه: "عملية فحص واختبار البنود الواردة في الكشوف المالية بالرجوع إلى الحسابات وسجلات الشركة وكذلك المستندات المؤيدة لها وذلك بغرض إعطاء راي محايد حول عدالة الكشوف المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة موضوع المراجعة.[1]

- التدقيق المحاسبي المالي هو عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة الكشوف المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية لتحديد مدى الاعتماد على تلك الكشوف.

كما يعرف احمد لطفي التدقيق انه : الرقابة التي مارسها الشخص المهني المؤهل قانونيا وحسب الأصول المهنية بغية التأكد والمصادقة على صدق و عدالة القوائم المالية السنوية للمؤسسة و المتمثلة في الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.[2]

- التدقيق المحاسبي المالي هو عملية جمع وتقييم أدلة و قرائن إثبات موثوق فيها بواسطة شخص مؤهل ومستقل عن معدي ومستخدمي الكشوف المالية، و إيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثا تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة وفقا لمعايير متعارف عليها دوليا .[3]

جاء تعريف Bonnault et germond للتدقيق على انه :

---

[1]- مجيد حاسم الشرع،المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية،دار وائل للنشر،عمان ،الأردن،2003،ص108.

[2]- امين السيد احمد لطفي،المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية، الاسكندرية،2005،ص103.

[3]- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، دار النهضة العربية، بريوت، 1988 ،ص1.

اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل و مستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة و للوضعية المالية ونتائج المؤسسة.[1]

- ومن خلال التعارف السابقة نقدم تعريف شامل للتدقيق المحاسبي المالي وهو عملية تحليل وفحص الحسابات والتقارير المالية للشركات والمؤسسات والأفراد، بهدف التأكد من صحة وموثوقية البيانات المالية والإدارية التي يتم تقديمها. وتتضمن عملية التدقيق المحاسبي تقييم السجلات المحاسبية والميزانيات والقوائم المالية وتحديد مدى تطابقها مع المعايير المحاسبية الدولية والقوانين المحلية واللوائح والقواعد.

تتم عملية التدقيق المحاسبي من قبل شركات التدقيق المستقلة التي تعمل على توفير تقارير تفصيلية توضح مدى صحة البيانات المالية والإدارية التي تم تدقيقها. وتتضمن هذه التقارير التوصيات والملاحظات المفيدة لتحسين الأداء المالي والإداري للشركات والمؤسسات.

تعد عملية التدقيق المحاسبي أساسية في المجال المحاسبي، حيث تساعد على زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المالية والإدارية التي تم تقديمها، وتحسين الإدارة المالية للشركات والمؤسسات والأفراد. كما أنها تساعد على الحد من المخاطر المالية والقانونية وتوفير بيئة عمل صحيحة وموثوقة للمؤسسات والشركات والأفراد.

ثانيا : أهمية التدقيق المحاسبي المالي

التدقيق المحاسبي المالي هو عملية تقييم مستقلة للحسابات المالية للمؤسسة للتأكد من صحتها ومصداقيتها وتمثيلها الدقيق للوضع المالي والنتائج المالية للمؤسسة. ويمكن أن توفر التدقيق المحاسبي المالي العديد من الفوائد، منها :

[1]- محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره،ص6.

تحسين الجودة والموثوقية للحسابات المالية :[1]

يتم التأكد من صحة ودقة الحسابات المالية، وتحديد أي أخطاء محتملة وإصلاحها، وذلك يؤدي إلى زيادة موثوقية الحسابات المالية وتحسين جودتها.

تحسين الثقة بالمؤسسة:

تزيد عملية التدقيق المحاسبي المالي من مصداقية المؤسسة وتحسين الثقة بين المساهمين والعملاء والشركاء التجاريين.

الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين:

يساعد التدقيق المحاسبي المالي على التأكد من امتثال المؤسسة للمعايير المحاسبية والقوانين المالية والضريبية المحلية والدولية، وبالتالي تجنب المخاطر القانونية والمالية.

تحسين الإدارة المالية:

الكشف عن الاحتيال والخروقات المحتملة يمكن أن يساعد التدقيق المحاسبي المالي على كشف الاحتيال والخروقات المحتملة، وتحديد النظام الداخلي الضعيف الذي يمكن تحسينه وتعزيزه لتفادي هذه المخاطر يمكن أن يؤدي التدقيق المحاسبي المالي إلى تحسين الإدارة المالية للمؤسسة من خلال توفير توصيات وتحليلات مالية مفصلة تساعد على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق ، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس و تلاعب ، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

[1]- خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الدائنين والموردين:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركزالمالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة ، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة .

الزبائن:

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية ، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل ، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية .[1]

العاملين: هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم ، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل .

البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى :

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي ، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية ، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا ، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة .

الهيئات الحكومية :

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من

[1]-هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ،دار النشر، ألأردن، الطبعة الثانية 2008/ص20

الأغراض ، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب , و هذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية و سلمية و قد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 إن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في :

.يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

.يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

.استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.[1]

المطلب الثالث:مبادئ واهداف ومعايير التدقيق المحاسبي المالي :

أولا : مبادئ التدقيق المحاسبي :

يتم التدقيق المحاسبي والمالي للتحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية للشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية. يتضمن التدقيق المحاسبي والمالي عدة مبادئ أساسية تشمل :[2]

الصدق والأمانة: يتمثل هذا المبدأ في ضرورة أن يكون التدقيق مستقلاً وموضوعياً، وأن يتم الإفصاح عن كل المعلومات المهمة للجمهور.

مبدأ الاحتر افية: يتمثل هذا المبدأ في ضرورة أن يكون المدقق متخصصاً في مجال التدقيق المحاسبي والمالي ويتمتع بالمهارات اللازمة للقيام بهذه المهمة بكفاءة عالية..

مبدأ الحيادية: يتمثل هذا المبدأ في ضرورة أن يكون المدقق حيادياً ولا يتأثر بأي ضغوط أو مصالح شخصية أو غيرها، ويجب عدم التورط في أي صفقة تجارية أو مصلحة مالية مع الشركة التي يتم التدقيق لديها .

[1]-خالد راغب الخطيب مرجع سابق ذكره/ص21

2-محمد الفيومي عوض لبيب /أصول المراجعة/ المكتب الجامعي الحديث/مصر (الإسكندرية)1998 / ص 22.21.

مبدأ الشمولية: يتمثل هذا المبدأ في ضرورة تغطية جميع جوانب الشركة والتحقق من صحة جميع العمليات والمعاملات المالية المتعلقة بها .

وهي كل العمليات التي حققتها المؤسسة هي مشمولة في الوثائق والقوائم المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا، للعلم عدم وجود أي وثيقة ثبوتية يجعل من المستحيل تحقيق معيار الشمولية في التسجيلات المحاسبية .

مبدأ الجردية: يتمثل هذا المبدأ في ضرورة إجراء جميع الاختبارات والفحوصات اللازمة للتأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية.

مبدأ التنبؤ: يتمثل هذا المبدأ في تقديم النصح والإرشادات اللازمة لتحسين الأداء المالي والمحاسبي للشركة، وذلك بناءً على النتائج والتحليلات التي تم الحصول عليها من عملية التدقيق .

التسجيل المحاسبي :نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وباعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت في حسابها الصحيح .

التقييم : معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقيمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن سياسة التقييم طبقت بصفة ثابتة و لم تتغير دورة إلى أخرى إلا إذا كن ذلك التغيير مبررا .

الملكية : نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلا أي هناك مستندات قانونية تثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج في الأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولابد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، حيث إذ لم تكن الملكية خاصة بالمؤسسة فلا

يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع أو المدقق التأكد من صحة الملكية بكل الوسائل الممكنة مثل العقود أو الفاترات .

الوجود : هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود المادي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية و الملموسة في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون، النفقات، الإيرادات) يتأكد المراجع أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو ديوانا أو إيرادات أو نفقات وهمية .[1]

ثانيا: اهداف التدقيق المحاسبي :

تهدف عملية التدقيق المحاسبي إلى تقييم وتحليل البيانات المالية والمحاسبية للشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية، والتأكد من صحتها وموثوقيتها، وذلك بهدف :[2]

تحسين الثقة في المعلومات المالية: يهدف التدقيق المحاسبي إلى توفير معلومات مالية موثوقة وصحيحة للمستخدمين، والتي تعزز الثقة في البيانات المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مالية صحيحة.

الامتثال للمعايير المحاسبية والضوابط المالية: يتطلب القانون الامتثال للمعايير المحاسبية والضوابط المالية، ويساعد التدقيق المحاسبي على التأكد من امتثال الشركات والمؤسسات لهذه المعايير والضوابط، والتأكد من تطبيقها بطريقة صحيحة.

الكشف عن الأخطاء والتحسينات: يساعد التدقيق المحاسبي على كشف الأخطاء والتحسينات في العمليات المحاسبية والمالية للشركات والمؤسسات، وتوفير النصح والإرشادات اللازمة لتحسين الأداء المالي والمحاسبي.

[1]-خالد أمين عبدالله/ تدقيق الحسابات (القاهرة، مصر، الشركةالعربية املتحدة للتسويق والتوريدات 2013)/ص68.
[2]-دمحم الفيومي عوض لبيب،مرجع سبق ذكره/ ص88.

الحد من المخاطر: يساعد التدقيق المحاسبي على التعرف على المخاطر المالية والمحاسبية التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركات والمؤسسات، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر.

تطوير النظم المحاسبية والمالية: يمكن لعملية التدقيق المحاسبي أن تساعد على تطوير النظم المحاسبية والمالية للشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية، وذلك بتوفير النصح والإرشادات اللازمة وتحليل البيانات المالية والمحاسبية.

ثالثا : معايير التدقيق المحاسبي المالي

في البداية يجب التفريق بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق، حيث أن المعيار وفق لما ورد في قاموس أكسفورد بانه النمط أو المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة من أي شيء والمستوى المطلوب لبعض هذه النوعيات، وكذلك المعايير مرتبطة بطبيعة التدقيق وأهدافه.

وتهدف إلى مستوى الجودة المطلوبة من مدقق الحسابات أثناء أداءه للمهام المطلوبة منه، أما الاجراءاتفهي الخطوات التي يقوم مدقق الحسابات بها خلال عملية التدقيق للمنشأة، بالرغم من الاختلاف فيالمعنى الاأنهما مرتبطان حيث أنه للقيام بالاجراءات اللازمة لعمل المدقق لابد وأن يراعي ملائمة هذه الاجراءات للمعايير الموضوعة.

1-المعايير العامة :

تتعلق المعايير العامة بالصفات الشخصية للقائم بعملية التدقيق، وتوصف هذه المعايير بانها عامة لانها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية لانها تنصعلى الصفات الشخصية التي جيجب أن يتحلى بها المدقق ، وبالتالي فإنه يمكن القول بانه للحصول علىتقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهمية و مغزاه يتعين أن يكون المدقق على درجة من الكفاءة وأن يتمتع بالاستقلال المطلوب، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها.

-**التدريب والكفاية(التأهيل العلمي والعملي):** يتطلب التدريب المهني الملائم مواصلة الدراسة والمداولة على الاطلاع على المجلات المهنية والنشرات والبيانات والتطويق التي تصدر من مختلف الهيئات المهنية والرسمية والاشتراك بانتظام في الاجتماعات والندوات التي تعقدها المنظمات المهنية كإدارة ألأعمال والاقتصاد و إلاحصاء وغيرها.

-**الاستقلال (أو الحياد):**على المراجع الخارج يأن يلتزم دائما باستقلال تفكير هفي جميع الأمور التيتم إلى المهمة المطلوبة ،كما يعتبر ضرورة لا غنى عنها من شأنها أن تضيف مزيدا من الثقة على البيانات المحاسبية التي يبدي رأيه فيها ويجب أيضا توفر الاستقلال الواقعي وهذا يعتمد على مستواه ألأخلاقي.

- **العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول):**على المراجع أن يبذل العناية الواجبة في عملية المراجعة وفي صنع القرار النهائي وهذه العناية تتطلب مواجهة الانتقادين لكل مستوى من مستويات إلاشراف على العمل الذي يتم وتتعلق بما يؤديه من عمل ودرجة حسن أدائه.[1]

2- معايير العمل الميداني :

- يجب التخطيط الكافي لعلمية التدقيق كما يجب الإشراف على المساعدين إن وجدوا.

-يجب أن يكون هنالك فهم ودراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية يكون أساسا لتخطيط عملية وتقدير طبيعة وقت مدى الفحص الذي سيقوم به .

-الحصول على أدلة كافية وملائمة وذلك من خلال الفحص الملاحظة، الاستفسار التأكيد اتو الإجراءات الأخرى لتوفير أساس معقول لرأي لمدقق من البيانات المحاسبية [2].

3- معايير إعداد تقرير:تبين التوجهات المعينة لتحضير تقرير المدقق وتشمل على:

[1]-خالد أمين عبد الله تدقيق الحسابات /القاهر ةمصر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد2013)/ص54،55.
[2]-أحمد حلمي جمعة/مدخل الى التدقيق الحديث/دار النشر والتوزيع عمان/الطبعة الثانية 2005/ ص24،25.

- يجب أن يشير التقرير من أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- التقرير يجب أن يشير إلى الظروف التي لم يتم فيها إتباع المبدئ المحاسبية المتعارف عليها في السنة المالية كما كانت في السنة السابقة (أي مبدأ الشمال والثبات).

-تعتبر الإيضاحات والمعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية إلا إذا ذكر خلافا لذلك من قبل المدقق.

-يجب أن يحتوي التقرير على إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية ككل (من جميع جوانبها المادية) أو إعطاء رأي متحفظ رأي مخالف (سالب) أو عدم إعطاء الرأي وفي حالة عدم إعطاء الرأي النظيف يجب إعطاء ألأسباب وبفقرة شرح قبل فقرة الرأي.[1]

المبحث التاني : أنواع التدقيق المحاسبي المالي

المطلب الأول : معايير تصنيف التدقيق المحاسبي المالي :

توجد أنواع متعددة من تدقيق الحسابات كل منها يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها إلى عملية تدقيق الحسابات، والتنوع المتعدد للتدقيق هو في الحقيقة تنوع وصفي لا يؤثر في أي من مفهوم أو أصل وجوهر عملية تدقيق الحسابات ذاهتا وبشكل عام يمكن تبويب التدقيق على النحو التالي:[2]

1-التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة:

[1]-إدريس عبد السالم شتيوي/ المراجعة معايير وإجراءات/الطبعة الخامسة / دار الكتب الجامعية / ص 44،43.
[2]-هادي التميمي مرجع سابق ذكر ه /ص 24،23.

ويتضمن نوعين:

1/1-تدقيق المؤسسات العمومية :

تنصب عملية التدقيق على المؤسسة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعة، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية و تمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية ،إلا أن طريقة التدقيق واحدة في كلتا الحالتين.

2/1-تدقيق المؤسسات الخاصة :

هي عملية تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو منشآت فردية أو معمعيات ونوادي وسميت بالمراجعة الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال هو من الأفراد،فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المدقق بأصحاب هذه المنشآت، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعين مدقق خارجي ليدقق لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المدقق والمهمة المستندة إليه .[1]

2-من حيث نطاق عملية التدقيق:

نتطرق إلى نوعين من عملية التدقيق:

1/2-التدقيق الكلي :

لمقصود بتدقيق الحسابات الكامل، هي عملية تدقيق الحسابات التي تخو ل المدقق حق تدقيق أي بياناتأو عمليات دون استثناء ودون قيود أو شروط محددة له. وفي هذا النوع من تدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج

[1]-زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2005 ، ص2 .

تدقيقه، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.

ومن الناحية النظرية يفترض في تدقيق الحسابات الكامل قيام المدقق بتدقيق جميع القيود الخاصة بالعمليات والأحداث المالية التي تمت فعلا، وتدقيق المراكز المالية لجميع الحسابات، أو فحص وتقييم عناصر القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها بمعرفة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق، ويعني ذلك أن المدقق كان مسؤولا عن إجراء حسابات كامل. ويناسب هذا النوع من التدقيق المؤسسات الصغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها علي الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن المؤسسات الكبيرة عندما تعتمد علي هذا النوع من التدقيق فإن ذلك يتوقف علي متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباراته.[1]

1/2التدقيق الجزئي :

هو تدقيق جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق علي تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص جزء .محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المؤسسة ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن للخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه هبا ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء.[2]

3. من حيث حتمية القيام بالتدقيق:

1/3-التدقيق الإلزامي :

[1]-محمد سمير النعمان/ عبد الله الهلال الاسس العلمية لمراجعة الحسابات/جامعةالإسكندرية 1993/ ص 50.
[2]-د .نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،سنة2005 ،ص51 .

هو التدقيق الذي تلزم به المؤسسات وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة(قانون الشركات،قوانين الضرائب، قانون الاستثمار)، حيث تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حساباتها، ويتم تعيين المدقق عن طريق الجمعية العامة بعقد بين المؤسسة .والمدقق يتحدد بموجبه الأتعاب التي سوف يتقاضاها المدقق نظير عمله وفي ضوء هذه التدقيق فإن المدقق يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المدقق أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة، وفي صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر مثل هذه القيود كأنها لمتكن في مواجهة المدقق الذي يعتبر مسؤولا لهذه القيود.[1]

2/3-التدقيق الاختياري :

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص قد تتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المؤسسة واعتماد القوائم المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد .وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود مدقق خارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب.[2]

4_من حيث وقت عملية التدقيق:

1/4-التدقيق النهائي :

[1]-د.غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة – الناحية النظرية، دار المسرية –عمان 2009/ص5.
[2]-محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية 2002 -2003 ،ص34.

ويقصد به بداية التدقيق في بداية الفترة المالية للمؤسسة، بعد أنتكون الدفاتر قد أقفلت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت.

ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد رصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

ومن سلبيات هذا النوع من التدقيق ما يلي:

-الفشل في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب حال وقوعها.

-قد يؤدي إلي تأخير القوائم المالية في المواعيد المحددة(قانونا)لأنه يستغرق وقتا طويلا.

-قد يؤدي إلي التضحية بالدقة اللازمة لتحقيق سرعة انجاز العمل.

قد يؤدي إلي توقف العمل بمكتب التدقيق حتى يتسنى له جمع أدلة وقرائن الإثبات اللازمة. ويطلق علي هذا النوع من.عادة تدقيق الميزانية العمومية ويلاءم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقتصر علي فحص مفردات القوائم المالية وخاصة مفردات الميزانية فحصا تفصيليا للدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من مطابقة مفردات القوائم المالية لما هو ظاهر بالدفاتر والسجلات.[1]

2/4-التدقيق المستمر:

هو التدقيق الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بإجراء الفحص والاختبارات علي مدار السنة، أي من خلال التردد علي المؤسسة عدة مرات خلال السنة المالية.

ومن خلال التدقيق المستمر يقوم المدقق بتحديد برنامج زمني يتم الالتزام به وفي النهاية يقوم بإبداء الرأي الفني محايد في الموعد المحدد بعد أن يقوم بعملية تدقيق نهائية بعد اقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية وبلائم التدقيق المستمر المؤسسات الكبيرة الحجم التي تتعامل بعدد كبير من

[1]-محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص 3.

العمليات اليومية حيث أنه يصعب استخدام التدقيق النهائي فيها .ويتميز التدقيق المستمر بالخصائص التالية:[1]

-وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف علي المؤسسة بصورة أفضل، ومن التدقيق بشكل أوفى.

-سرعة اكتشاف الغش والخطأ وفي وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية السنة.

-انتظام العمل بمكتب المدقق وفي المؤسسة أيضا لوجود ا الواسع زمنيا للتدقيق.

-تقليل فرص التلاعب بالدفاتر لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي علي موظفي المؤسسة.

-انجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المؤسسة وذلك بسبب تردد المدقق علي المؤسسة.

وعلى الرغم من مزايا التدقيق المستمر إلا أن إتباعه قد يبرز بعض العيوب أهمها :

-ارتباك العمل في المؤسسة محل التدقيق.

-أنه تدقيق غير متصل.

-توطيد العلاقات الإنسانية بين المدقق وموظفي المؤسسة.

ولكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق بإعداد برنامج للتدقيق علي أساس مراعاة مواعيد العمل، وكذلك توطيف العلاقات الإنسانية بين المدقق و موظفي المؤسسة.استخدام الرموز والعلامات للعمليات التي تم تدقيقها، وكذلك يمكن للمدقق عمل مذكرات بأرصدة الحسابات التي تم تدقيقها.وما هو جدير بالذكر أن كل من التدقيق النهائي والمستمر يمكن للمدقق أن يؤديهما على

[1]-محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2002 ،ص40.

أساس تفصيلي أو اختباري.[1]

-من حيث القائمين بعملية التدقيق:

1/5-التدقيق الداخلي :

يمكن تعرف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المؤسسة، وهي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية.

ويقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المؤسسة يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير محاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، وفي هذه الحالة يسمي هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي وهو يعتبر من احدي أدوات الرقابة ويعتبر أداة بيد الإدارة كونه يتم التدقيق من قبل شخص يعتبر موظف في المؤسسة ويخضع لسلطة الإدارة، ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات ما يلي :[2]

-دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

-الكفاءة التي يتم هبا التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل هبا النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

وقد ظهر وتطور التدقيق الداخلي نتيجة ما يلي:

[1]-محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[2]-محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 30.

-تحول التدقيق من تدقيق كامل تفصيلي إلى تدقيق كامل اختباري.

-اعتماد الإدارة عليا لبيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها إلي التأكد من دقة وصحة هذه البيانات.

-حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المؤسسة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة وتضييق هامش الربح بين المؤسسات المختلفة.

-مسؤولية الإدارة اتجاه هيئات الرقابة الحكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها و تزويدها بالبيانات التي تطلبها مما أدي إلي اعتماد الإدارة كلية علي التدقيق الداخلي للتأكد من دقة وصحة البيانات والتقارير المطلوبة.

ويشمل التدقيق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي .ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمؤسسة عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها، إلا أن وجود قسم إدارة داخلية للتدقيق بالمؤسسة لا يغني عن تكليف المدقق الخارجي بفحص وتدقيق الحسابات، فالطريقة التي ينفد بها المدقق الخارجي عمله تختلف عن الطريقة التي يتبعها المدقق الداخلي.

2/5- التدقيق الخارجي :

هو الفحص ألانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوى رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة علي المركز المالي ونتائج الأعمال إن أهداف التدقيق الخارجي تلتقي مع أهداف التدقيق الداخلي، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يؤدي إلي ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم

المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي .للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة .ويتضح من خلال التفرقة السابقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أن هناك أوجه تشابه يمكن حصرها فيما يلي:[1]

-كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلي توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

-كل منهما يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب و الغش.كما يوجد أيضا تعاون بينهما يمكن توضيحه في النقاط التالية:

-وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم هبا عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق.

-إن وجود نظام داخلي للتدقيق لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل. وعلي الرغم من التشابه والتعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما، يمكن حصرها علي النحو التالي:[2]

الجدول 1 : أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

معيار التفرقة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1-الهدف	- خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن	- خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.

[1]-د .سامي محمد الوقاد و أ .لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات (1)، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، سنة 2010،ص40.
[2]-غسان فلاح المطارنة، تمرجع سبق ذكره/ص25.

	السياسات الموضوعة	
2- نوعية القائم	- موظف من داخل الهيئة التنظيمي للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.	- شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
3-درجة الاستقلال	- يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات، مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	- يتمتع باستقلال كامل من الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.
4-المسؤولية	- مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحصوالدراسة إلي المستويات الإدارية العليا.	- مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيها لفني في القوائم المالية إليهم.
5-نطاق العمل	- تحدد الإدارة نطاق العمل، فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق العمل.	- يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنصع اليه القوانين والأنظمة.
6-توقيت التدقيق	- يتم الفحص بشكل مستمر علي مدار السنة المالية.	- يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون احيانا خلال فترات متقطعة في السنة.

6-التدقيق من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

1/6-التدقيق العادي :

وهو التدقيق الذي يهدف إلي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي في نهاية فترة معينة، ويجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الضرورية أثناء ذلك، وقد يكون التدقيق العادي تدقيقا كاملا أو تدقيقا جزئيا إلا أن هدفه النهائي يتمثل في الحكم علي سلامة القوائم المالية للمؤسسة واتفاقها مع ما سبق تسجيله في الدفاتر و المستندات.[1]

2/6-التدقيق لغرض معين :

ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلي نتائج معينة يستهدفها.

ويتم تكليف المدقق للقيام بهذا النوع من التدقيق من خلال عقد كتابي يحدد فيه نطاق عملية و يتم تكليف المدقق للقيام بهذا النوع من التدقيق من خلال عقد كتابي يحدد فيه نطاق عملية التدقيق والغرض منها، كأن تقوم المؤسسة بتكليف المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية لها بهدف تصميم نظام آخر أكثر دقة أو تكليف المدقق بتدقيق مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجا نجرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة زمنية معينة، وقد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو غير حكومية، كأن تنتدب المحكمة مدققا لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مؤسسة أو إعادة تقييم ممتلكات مؤسسة ما.

ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة إلي حد كبير، فمثلا يمكن للتدقيق أن يكون كاملا ومستمرا وخارجيا وإجباريا وعاديا في آن واحد، كما يمكن أن يكون داخليا وكاملا ولغرض معين.... الخ، ومن هنا نضيف التصنيف التالي الذي لا علاوة علي أنه يتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق.[2]

7-التدقيق من حيث حجم التدقيق :

[1]خالد أمين عبد االله، مرجع سبق ذكره، ص 12 .
[2]-.خالد أمين عبد االله، مرجع سبق ذكره، ص 31.

1/7-التدقيق المالي:

ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحص انتقاديها منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويره النتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال، ويشمل الفحص والتحقيق والتقرير أي فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات، والتحقق من صحتها، ورفع تقرير متضمن للرأي الفني حولها إلي الجهات ذات العلاقة.[1]

2/7-التدقيق الإداري:

هو التدقيق الذي يتم هدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق، وهو يعتبر أداة من أدوات الإدارة، لذلك يقوم التدقيق الإداري بتدقيق جميع الأحداث التي تتم في المؤسسة، خطط الإدارة، أهداف الإدارة، استغلال الطاقة الإنتاجية، الأعباء الإدارية، التنسيق بين الإدارات في مستوياتها المختلفة.

ويطلق عليه تدقيق الكفاءة الإدارية للمؤسسة من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو ما يطلق عليها لاستخدام الاقتصادي، وقد بدأ هذا النوع من التدقيق يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبيا كبريطانيا والولايات المتحدة وكندا و استراليا وغيرها، حتى أنه أصبح لزاما على المدقق المالي أن يعطي رأيا فنيا مستقلا حول كفاءة إدارة المؤسسة.[2]

3/7-التدقيق التشغيلي:

هو تقييم الأدلة والقرائن حول كفاءة وفعالية نشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة .فقد يشمل

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 12 .
[2]-د .غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

تدقيق العمليات تقييما كامل النظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات، على سبيل المثال(تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة،المستودعات،.....الخ .)وعرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقييم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات، أو الوحدات المختلفة،زيادة عن ما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.

وقد عرف مجمع المحاسبين الداخليين التدقيق التشغيلي بأنه :إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات.[1]

4/7-التدقيق القانوني أو تدقيق الالتزام:

ويقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة . وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي علي البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة، أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل، أو التدقيق الذي تقوم به مؤسسة التدقيق للتأكد من أن إجراءات الجودة(النوعية)التي وضعتها مؤسسة التدقيق أو الجمعيات المهنية قد طبقت بصورة جيدة.[2]

5/7-تدقيق نظم المعلومات:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة . وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من نظر المدقق في:[3]

[1]د.هادي التميمي،مرجع سبق ذكره، ص24.
[2]-أ .د .خالد أمين عبد االله، مرجع سبق ذكره، ص 13 .
[3]-خلف عبداالله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق،2018، ص 58 .

7-5-1-فصل المهام :

يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلي دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي إليضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن بسهولة تعويضها بإجراءات رقابية بديلة.

7-5-2-اختفاء مسار التدقيق :

تختفي في بيئات الحاسب الآلي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، فبينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراحل سير العملية .تطلب ذلك ضرورة لقيام بعملية التدقيق علي الحاسب الآلي بصورة مستمرة وعند انجاز كل مرحلة من المراحل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.

7-5-3-تشغيل موحد للعمليات :

تكفل بيئة الحاسب الآلي الاتساق والثبات في تشغيل العمليات بما يضمن اختفاء الأخطاء البشرية والحسابية .وفي المقابل فإن بيئة الحاسب الآلي تكون عرضة وبشكل اكبر من البيئة اليدوية للأخطاء في عمل النظام ككل وذلك بسبب الخطأ مثلا في بناء البرامج.

7-5-4-مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات:

قوم الحاسب بالمباشرة بتنفيذ العمليات دون الحاجة للموافقة المسبقة كما هو الحالفي البيئة اليدوية.

7-5-5-تز ايد فرص حدوث الأخطاء والتجاوزات :

تعمل مجموعة التالية من صفات بيئة الحاسب الآلي علي زيادة وقوع الأخطاء والتجاوزات المقصودة ب:

-إمكانية الوصول من علي بعد إلي بيانات الحاسب الآلي وخاصة في بيئة شبكات الحاسب.

-التركيز الكبير للبيانات والمعلومات في الحاسب الآلي، علي عكس الحال في بيئة العمل اليدوي.

-عدم مشاركة مستخدم الحاسب الآلي في عملية التشغيل مما يقلل من فرصة ملاحظته للأخطاء.

-إمكانية حدوث الأخطاء والتجاوزات في مرحلة تصميم أو صيانة الحاسب.

7-5-6-زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري:

تمنح برامج الحاسب الآلي فرص اكبر للمتابعة و الإشراف الإداري وذلك من خلال التحليل التفصيلي للبيانات ومن خلال برامج التدقيق والمتابعة المتزامنة مع عمليات التشغيل الآلي.

7-5-7-اعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية علي عوامل الضبط والرقابة:

أ-**العامة في بيئة الحاسب** :حيث تعتمد فعالية وكفاءة عناصر الرقابة في البرامج التطبيقية علي مدى متانة عوامل الرقابة في بيئة الحاسب الآلي.

ب- **زيادة الفرص للقيام بالتدقيق التحليلي** :نظرا لتوفير الحاسب الآلي لكمية اكبر من البيانات والتقارير فإن الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج منها.

المطلب االثاني : التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي :

1 التدقيق الداخلي :

أولا. تعريف تدقيق داخلي :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها فقد واكب هذه التطورات تطور آخر في مفهومها، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة الأخرى ليعكس مفهومها المتطور.

يعرف علم المحاسبة على أنه مجموعة النظريات والمبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي يجريها المشروع وتبويبها، ويكون لها تأثير على مركزه المالي في صورة نقدية، ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، مركزه المالي في نهاية هذه الفترة. أما التدقيق فهو عبارة عن مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.[1]

يعرف المجمع العربي للمحاسبين - " التدقيق الداخلي " بانه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيه المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو لعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.[2]

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي: بأنه فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفيا اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي و فعاليتهما.[3]

بينما يعرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين على انه نشاط تقييمي مستقل وموضوعي واستشاري ينشا داخل المنظمة مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها كخدمة الإدارة ومساعدتها على

1

[2]- محمد فالق التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 المؤتمر الدوليالثاني لمهنة التدقيق في الجزائر ،جامعة سكيكدة، 2010 ، ص.5.

[3]- غسان فالح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس و تقييم وسائل الرقابة الأخرى.[1]

ومن التعارف الشاملة و الحديثة للتدقيق الداخلي، تعريف المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين الذي عرف التدقيق الداخلي على انه نشاط مستقل و موضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقومها، مع تقديم نصائح للتحسين و المساهمة في خلق القيمة المضافة .[2]

نستنتج من هذه التعارف ان التدقيق الداخلي أصبح مهنة ترتبط بالإدارة حيث أسس لنفسه فرع متميز من المعرفة أكثر اتساعا مما سبق، حيث يقوم التدقيق الداخلي الحديث بتزويد خدمات تتضمن فحص وتقييم لأنظمة الرقابة والأداء والخطر والإدارة في كافة الوحدات الخاصة والعامة.

التدقيق الداخلي مستقل داخل التنظيم بحيث لا يتبع لأي إدارة أو قسم داخل المنشأة.

التدقيق الداخلي عملية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والتي يحكمها أطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف.

. مستقل وموضوعي

يقدم تأكيدات وخدمات استشارية..

تقييم و تحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة..

أهمية التدقيق الداخلي :

[1]- داود يوسف صبح دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية اتحاد المصارف العربية للنشر .بيروت لبنان الطبعة االولى ، 2007، ص 38.

[2]-المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين، الموقع الالكتروني.

يعتبر التدقيق الداخلي أحد العناصر الأساسية لإدارة الشركات والمؤسسات، وتتمثل أهميته في ما يلي [1]:

تقييم وتحسين النظام الداخلي: يساعد التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المالية والإدارية المتبعة في الشركة أو المؤسسة، وتحديد النقاط الضعيفة فيها وتحسينها.

تقليل المخاطر: يساعد التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر الاحتمالية التي يمكن أن تواجه الشركة أو المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر.

الامتثال للقوانين واللوائح: يساعد التدقيق الداخلي في التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالشركة أو المؤسسة، وتوفير التوصيات اللازمة للتحسين والامتثال.

تحسين الأداء والكفاءة: يساعد التدقيق الداخلي في تحديد الأنشطة غير الفعالة وتحسينها، وبالتالي تحسين الأداء والكفاءة وتخفيض التكاليف.

اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتقديم التوصيات الملائمة.

بشكل عام، يمكن القول أن التدقيق الداخلي يساعد في تحسين إدارة الشركة أو المؤسسة وتحقيق أهدافها بشكل فعال وكذلك يساعد في تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة أو المؤسسة، مثل المستثمرين.

. أهداف التدقيق الداخلي :

1- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها. .

[1]-خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2-التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تسجيلها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.

4- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.

.تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة5-

.إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل6-

.7 التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.

.تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة.8

9. لتحقق من مدى تطابق عمليات الشركة مع اللوائح والقوانين المحلية والدولية، وضمان التزام الشركة بالتشريعات الناظمة لنشاطها.

10. تقييم وتحليل كفاءة وفاعلية العمليات الداخلية للشركة، وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتطويرها.

11. التحقق من وجود مخاطر داخلية والتأكد من تطبيق إجراءات السيطرة الداخلية للحد من هذه المخاطر وضمان الامتثال للمعايير والسياسات.

12. التأكد من توافر الموارد اللازمة واستخدامها بشكل فعال وكفاءة، وتحديد المجالات التي يمكن توفير المزيد من الموارد لتعزيز العمليات والأداء.

13. تحليل مدى تطبيق السياسات والإجراءات والمعايير الداخلية، وتحديد المجالات التي يلزم تعزيزها أو إعادة صياغتها لتحسين الأداء.

14.تعزيز الثقة بين الإدارة والموظفين، وضمان التزامهم بالسياسات والإجراءات الداخلية وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة.[1]

ثالثا. أنواع التدقيق الداخلي:

1:التدقيق الداخلي المالي

إن التدقيق الداخلي المالي يعبر عن المدخل التقليدي في التدقيق الداخلي. وقد عرفه (عبد الغني، 2006: 346) بأنه الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقا.

وهذا النوع من التدقيق يشمل نوعين هما التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف والتدقيق الداخلي المالي بعد الصرف إذ يشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ

أما التدقيق بعد الصرف فينفذ حسب خطة التدقيق الداخلي باختيار عينات وفحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي وذلك لتتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق الأهداف

ويعد التدقيق الداخلي المالي أداة مهمة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس.

[1]غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 18.

2التدقيق الداخلي التشغيلي:

يعد التدقيق الداخلي التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي (الكاشف، 2002: 257) ويطلق عليه بعضهم أسماء أخرى مثل التدقيق الإدارية أو مراجعة الأداء ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدمة ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة.

ويعرف (العمري، وعيد الغني، 2006. 348) هذا النوع من التدقيق بأنه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا الطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية.

3التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ إنه غالبا ما يكون فجائية وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي ويشمل هذا النوع من التدقيق من وجهة نظر الباحثة عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع.[1]

رابعا. مهنة التدقيق الداخلي :

تعتمد معظم الإدارات حاليا على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة لديها، حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء، وتراجع كافة العمليات الإدارية و المالية و التشغيلية، و لكي يؤدي التدقيق الداخلي دوره بصورة

[1]-غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31 -32.

سليمة وبفاعلية كبيرة يجب أن يحظى بمجموعة من الخصائص التي يجب توافرها، و تمس هذه الخصائص قسم التدقيق الداخلي في حد ذاته بحيث يجب أن يؤدي مهامه في ظل تنظيم محكم، كما تمس هذه الخصائص أيضا الكيفية التيت موضع بها قسم التدقيق الداخلي داخل تنظيم المؤسسة ككل بحيث يجب أن يتصف بما يؤهل قم التدقيق الداخلي لأداء مهامه بكل نزاهة وموضوعية و جدية .

1تعريف المدقق الداخلي :

هو شخص يعمل داخل المؤسسة أو الشركة ويتولى مهمة تقييم العمليات والأنشطة والحسابات والمخاطر التي تواجه المؤسسة ويوفر تقاريره وتوصياته لإدارة المؤسسة. ويهدف المدقق الداخلي إلى تحسين العمليات والأداء في المؤسسة والتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات والتحقق من امتثال المؤسسة للمعايير واللوائح والتوجيهات المعمول بها.[1]

2 التدقيق خارجي:

تعريف التدقيق الخارجي

هي عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام[2].

هي عملية فحص البيانات والمستندات والحسابات فحصا إنتقاديا منظما خاص بإعطاء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة.

ويمكن تعريف المراجعة الخارجية علي أنها " المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشاة،أو الشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة.[1]

[1]-انري عبد الفتاح الصحن الرقابة والمراجعة، مؤسسة شباب اجلامعة الاسكندرية 1989 ص 3.
[2]-رجب السيد عبد الفتاح محمد الصحن ،اصول المراجعة ،الدار الجامعية ،اسكندرية1999،ص:97.

ولقد تم تعريف التدقيق من طرف مختلف الهيئات المهنية من بينها نجد: الاتحاد ألأوروبي للخبراء المحاسبيين الاقتصاديين و الماليين الذي عرف التدقيق بأنه مدى قدرة المدقق علي إبداء رأيه الفني المحايد حول مدي صدق وصحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية، مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه.[2]

أما المعهد ألأمريكي(Association Accounting American)فعرف التدقيق علي انه" عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم ألادلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج ألأنشطة و ألإحداث الاقتصادية،وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ ألإطراف المعنية بنتائج التدقيق.

كما يقوم بتدقيق الخارجي هيئة خارجية ومستقلة عن إدارة المؤسسة، أي أن المدقق الخارجي لا تربطه بالإدارة إي عقد عمل، وممكن أن يكون التدقيق الخارجي قانوني(محافظ الحسابات) او تعاقدي (الخبير المحاسبي).

والتدقيق الخارجي هو فحص انتقادي ومحايد لدفاتر وسجلات والبيانات المحاسبية و المالية للمؤسسة، بهدف المصادقة علي سلمية و انتظامية الحسابات، فهذا التدقيق إجباري بالنسبة لبعض المؤسسات كشركات المساهمة APS.[3]

أهمية التدقيق الخارجي:

- يتم تعيين المدقق الخارجي من قبل المساهمين في الكيان. وبالتالي ، من المهم للمدقق تقديم تقرير للمساهمين حول امتثال الكيان.

---

[1]-محمد سمير الصبان ، استاد المحاسبة المراجعة ,الدار الجامعية ،االسكندرية2002/ ص40.

[2]- Dunod Bernard GERMOND, Audit financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises, Paris, 1991, p28.

[3]-عبد الرحمان توفيق،منهج المهارات المالية و المحاسبة الرقابة المالية،مركز الخبرات المهنية،مصر،طبعة30،ص:2.

- تقرير المراجعة يضمن للمساهمين والإدارة حول فعالية وكفاءة الضوابط الداخلية للمؤسسة

- توقفت آلية الاحتيال الخفية للجهة بسبب عملية التدقيق المعمول بها.

- تصبح الإدارة مسؤولية عن المؤهلات أو الآراء السلبية للمدقق. هذا له آثار خطيرة على إدارة الكيان .

- التدقيق الخارجي هو عملية تقييم مستقلة لسجلات وحسابات الشركة أو المؤسسة من قبل مدققين مستقلين. وتتمثل أهمية التدقيق الخارجي فيما يلي:

زيادة المصداقية: يتم إجراء التدقيق الخارجي بواسطة مدققين مستقلين ومعتمدين، مما يساعد على زيادة المصداقية للحسابات المالية والتقارير الداخلية والخارجية للشركة.

توفير رؤية مستقلة: يساعد التدقيق الخارجي على توفير رؤية مستقلة لعمليات الشركة ونتائجها المالية، ويمكنه تحديد المخاطر المحتملة وتوجيه الشركة إلى الإجراءات اللازمة للتعامل معها.

تحسين الإدارة: يمكن للتدقيق الخارجي أن يساعد في تحسين إدارة الشركة وإدارة المخاطر، حيث يقوم المدقق بتحليل العمليات وتقييم الإجراءات المتبعة لتحسين الكفاءة والفعالية.

الامتثال للتشريعات: يمكن للتدقيق الخارجي أن يساعد على التأكد من أن الشركة تلتزم بالتشريعات والمعايير المحددة، مثل القوانين الضريبية ومعايير المحاسبة الدولية.

تحسين العلاقات مع المستثمرين: يمكن للتدقيق الخارجي أن يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة ويعزز علاقات الشركة معهم، حيث يوفر تقييماً مستقلاً للحسابات المالية والعمليات الداخلية.

توفير فرص التحسين: يمكن للتدقيق الخارجي أن يساعد على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتوجيه الشركة إلى الإجراء.[1]

[1]-خالد الخطيب، خليل الرفاعي ،مرجع سبق ذكره، ص12.

أهداف التدقيق الخارجي

- الهدف الرئيسي هو تقديم رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل تعطي صورة حقيقية وعادلة من جميع النواحي المادية لحالة شؤون الشركة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ..

- كما يحتاج المدقق إلى تأكيد ما إذا كانت المنشأة تعرض البيانات المالية وفقًا لإطار التقرير المالي المنطبق.

- لغرض تحقيق الأهداف المذكورة ، يحتاج المدقق إلى اتباع إجراءات التدقيق والمبادئ التوجيهية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس إدارة المراجعين.

- يضمن التدقيق الخارجي أيضًا اكتمال ودقة واتساق السجلات المالية للكيان.

- يحدد خطاب ارتباط المراجعة أهداف المراجعة بالإضافة إلى نطاقها. يعمل خطاب ارتباط المراجعة كعقد مع العميل نظرًا لأنه يحتوي على تفاصيل واضحة حول حقوق ومسؤوليات المدقق بالإضافة إلى الإدارة والنطاق والتوقيت ومدى إجراءات المراجعة والرسوم الواجب تحصيلها وما إلى ذلك.

- يجب على المدقق الإبلاغ عن عدد من الأشياء وفقًا لمتطلبات النظام الأساسي. ومن ثم ، فإن المراجع لديه أيضًا هدف لجمع الأدلة لغرض إعداد التقارير.

- ومع ذلك، ينبغي للمرء أن يلاحظ حقيقة أن المراجع لم يتم تعيينه بهدف الكشف عن الاحتيال داخل الكيان. يعد اكتشاف الاحتيال تمامًا نوعًا مختلفًا من المهام ولا يمكن دمجه مع التدقيق القانوني

العادي. ولكن ، إذا اكتشف المدقق ، أثناء سير الإجراءات العادية للمراجعة ، أي احتيال ، فيجب عليه إبلاغ المسؤولية عن الحوكمة بذلك.[1]

أنواع التدقيق الخارجي :

يتم تقديم خدمات التدقيق الخارجي بشكل رئيسي في اربعة أنواع مختلفة وهي :

1. **التدقيق المالي:** وهو التدقيق الذي يتم فيه فحص الحسابات والتقارير المالية للشركة أو المؤسسة والتأكد من صحتها ودقتها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية. ويتم استخدام هذا النوع من التدقيق عادة لأغراض التقارير المالية المطلوبة من قبل المساهمين أو المستثمرين أو الجهات التنظيمية.

2. **التدقيق الضريبي:** وهو التدقيق الذي يتم فيه فحص السجلات المالية للشركة أو المؤسسة والتأكد من التزامها بالقوانين الضريبية ودفع جميع الضرائب المستحقة. وتهدف هذه الخدمة إلى تجنب المشاكل القانونية المرتبطة بعدم الامتثال للقوانين الضريبية.

3. **التدقيق الإداري:** وهو التدقيق الذي يهدف إلى تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلي والإجراءات الإدارية وتوفير المشورة بشأن كيفية تحسينها. ويستخدم هذا النوع من التدقيق لتقديم المشورة والدعم للإدارة للحصول على فهم أفضل لأداء الشركة وتحسين إدارة الأعمال وتخفيض المخاطر المحتملة.

4-التدقيق البيئي: يهدف إلى التحقق من مدى التزام الشركة بالتشريعات البيئية وتحديد أي مخالفات بيئية قد تؤثر على البيئة المحيطة بالشركة.[2]

مهنة التدقيق الخارجي :

[1]-عبد الله عبد السلام سعيد أبو سدعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية،رسالة مقدمة لجزء من متطلب اتنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق ، العلوم التجارية، جامعة الجزائر ،(2010)/ ص 54.

[2] -Introducing ChatGPT.

التدقيق الخارجي أو المراجعة الخارجية هي وظيفة محاسبة مستقلة تعمل من خلال وسيط متخصص من خارج المؤسسة، مهمتها فحص المستندات والدفاتر المحاسبية فحصاً دقيقاً، لإبداء رأي محايد وموضوعي، تقوم بتقييم الجوانب المالية، والجوانب المرتبطة بالمخاطر من أجل الامتثال لمتطلبات المراجعة القانونية، وبغرض الوصول إلى كتابة تقرير يوضح عدالة الميزانية العامة لوضع المؤسسة المالي، وعدالة حساباتها الختامية عن نتيجة أعمالها عن الفترة المالية التي تم التدقيق فيها.

وتنطوي مهمة التدقيق الخارجي على تقديم رؤية حقيقية، وتقييم فعال لعمل المراجعة الداخلية، ويرى مختصون ماليون أنه يمكن استبدال وظيفة التدقيق الداخلي والاستعاضة عنها بوظيفة التدقيق الخارجي، ويرى بعضهم أنه يمكن أن تتم إدارة وظيفة التدقيق الخارجي بواسطة المراجع الخارجي، بينما يرى آخرون أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عمل التدقيق الخارجي.[1]

تعريف المدقق الخارجي:

يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر04 من القانون التجاري على أنه : " هو الذي يقوم بالتحقيق في الدفاتر و الاوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها .كما يقوم بالتدقيق في صحة القوائم المالية في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها ويصادقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة و الموازنة، وصحة ذلك .والتحقق ما إذا تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين[2]"

يمكن استخلاص من هذا التعريف أن محافظ الحسابات هو الشخص الذي يقوم بالمراجعة والرقابة الداخلية للشركة من خلال اطلاعه على كل الوثائق والدفاتر والقوائم المالية للشركة، و المصادقة

[1]-حسين يوسف القاضي ،حسين احمد دحدوح ،مراجعة الحسابات المتقدمة ،الاطار النظري الاجراءات العملية ،الطبعة الثانية الاردن ،دارالثقافة للنشروالتوزيع، 2009، ص105.
[2]-مولود ديدان ، القانون التجاري ، مرجع سابق ، ص 222

على الحسابات وإبداء الرأي الفني المحايد حول الوضعية المالية للشركة عن طريق إعداد تقارير مالية والتحقق من مدى تطبيق وعدم مخالفة القوانين المعمول بها.

المطلب الثالث : التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

أولا: تعريف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

يقصد به التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما بما يضمن تغطية شاملة لأعمال التدقيق و التقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود و توزيع العمل توزيعا يحقق أهداف التدقيق بشكل عام يعود بالفائدة على المؤسسة.

ثانيا: أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي:

" تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي في عدة جوانب نذكر منها ما يلي:[1]

. اطمئنان المراجع الخارجي على دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال دقة فعالية نظام الدقيق الداخلي.

.تخفيض وقت أداء مهمة التدقيق الخارجي , حيث ان الثقة في نظام التدقيق الداخلي يؤدي الى تقليص وقت عمل المدقق الخارجي.

.تخفيض اتعاب المقق الخارجي و تحقيق قدر اكبر من الرضا للعميل.

. التقييم الشامل لخطر المراجعة, ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

.تجهيز القوائم و الكشوف التي يحتاجها المدقق الخارجي بالصورة التي يريدها.

[1]-حمد شغير-العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي-مجلةالمدقق-جمعبة المحاسبين القانونيين،العدد42،الاردن، 2000، ص10

- زيادة و دعم التدريب و التأهيل للمراجعين الداخليين من خلال أداء العمل باستخدام أساليب و إجراءات و أفكار و معلومات مختلفة وجديدة.

- يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية و تحديد إجراءات أداء هذا العمل .

- يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة و أهدافها، كما يحصل على التشجيع اللازم .

ثالثا : أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي و خارجي :

يمكننا تحديد أهم أهداف التكامل بينهما في النقاط التالية :[1]

.تغطية إعمال التدقيق لكافة أنشطة المؤسسة .

.تنفيذ إعمال التدقيق بجودة عالية.

.الحد من التكرار و ازدواجية العمل.

.تخفيض تكلفة إعمال المراجعة.

.مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها و الحفاظ على استمراري.

المبحث الثالث : مفاهيم حول الحوكمة

المطلب الأول : نشاة الحوكمة ومفهومها

أولا: نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات :

[1]-حمد شغير- مرجع سبق ذكره ص11.

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايل قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشر ينفي الفترة التي أعقبت مباشرة عام 1929 م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة كوسيلة لفهم حوكمة الشركات.

ركزت نظرية الوكالة عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987 م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات بتطبيق قواعد الحوكمة لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن

للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991 م لوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992 متم إصدار أول تقرير عن هذه الجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توال تعدة دول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخرا، وعلى سبيل المثال مصر التي كان لها دور الريادة في عام 2000 م، وفعلا تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهودا مماثلة لبعض الدول العربية، حيث تم الاتفاقين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي على زيادة التعاون في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام.

إذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في عام 1932 كان كل من Means و Berleمن أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تتطلب توفر قواعد حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة وبالصناعة ككل،

كذلك تطرق كل من Mecklingو Jensen سنة 1976 وOliver Willimson سنة 1979 الى مشكلة الوكالة، حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية و الإدارة، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات.[1]

وفي سنة 1985 وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الامريكية قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

[1]-زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال2009-2010 ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012،ص04.

والمعتمدينAICPAبتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة Treadwayوبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي أدت إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي - تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية-وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمامجلس إدارة المؤسسات [1].

وقد أثار موضوع حوكمة الشركات جدال كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى المؤسسات الأمريكية والأوربية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي أدى ببورصة لندن أن تقوم بتشكيل لجنة Cadbury عام 1991 ،التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المؤسسات في تحدي دور تطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب الخسائر في هذه المؤسسات، وفي سنة 1992 تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة- بعنوان الإبعاد المالية لحوكمة الشركات ركز على دراسة العالقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في المؤسسات ودور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

وبمجرد إصدار تقرير Cadbury أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسات المؤسسات لإعمالها، وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحوكمة[2].

[1]-حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها.ص3-4.

[2]عـلاء فرحـان طالـب، إيمـان شـيحان المشـهداني، الحوكمـة المؤسسـية و الاداء المـالي الاسـتراتيجي للمصـارف، دار الصـفاء للنشـر والتوزيـع، 2011 ،ص.29-28.

وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد انهيار أسواق جنوب شرق أسيا سنة 1997، الذي كان سوء استخدام السلطة والتحايل على القواعد والنظم سببا فيه.

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD سنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم[1].

كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002 ،وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الازمات المالية وافلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية لكبريات المؤسسات الامريكية- أهمها مؤسسة Enron للطاقة سنة 2000 وهذا لتجنب تكرار ما حدث، وذلك منخلال إرساء قواعد ومبادئ اتفق عليه في إطار حوكمة الشركات[2].

وأضافت سنة 2004 منظمة OECD مبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات ليكون أول مبادئ الحوكمة، واعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة لانه يشمل القوانين واللوائح المنظمة للعمل، والمناخ العام والبيئة المحيطة بالعمل.[3]

ثانيا :مفهوم حوكمة الشركات

التعريف الأول : ان حوكمة الشركات هي عبارة عن مصطلح و أبسط تعريف قد يكون للحوكمة هو قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ضمن اطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية دون أن تعتمد في ذلك على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي.

التعريف الثاني : كما يعرفها معهد المدققين الداخليين الحوكمة بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على الإدارة المخاطر و

[1]-حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص 03.
[2]-زالسي رياض، مرجع سابق، ص5.
[3]-د طارق يوسف، مرجع سابق، ص246.

مراقبة مخاطر المنشأة و الأكيد على كفاية الضوابط الانجاز الأهداف و المحافظة على قيم المنشأة من خلال أداء الحوكمة في المنشأة .[1]

التعريف الثالث :و تعرف مؤسسة التمويل الوليةIFCالحوكمة بأنها: مجموعة الهياكل و العمليات اللازمة لتوجيه و ضبط المؤسسات و تحديد توزيع الحقوق و الواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة كالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة و المدراء ، وكذلك تحديد القواعد و الإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة .[2]

كما عرف تقرير لجنة Cadbury الصادر سنة 1992 حوكمة الشركات كما يلي: حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات و تراقب.[3]

و رغم تنوع تعريفات الحوكمة وعدم اتفاقها على تعريف محدد و جامع الا أنها تشير بشكل عام الى مجموعة القواعد و الإجراءات التي تضمن سلامة و نزاهة كافة التصرفات و السلوكيات داخل المؤسسة بما يخدم مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها، وهذا الاختلاف انسحب على الترجمة العربية حيث أطلق عليها عدة تسميات مثل: حوكمة الشركات الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة، حكم الشركات، حكماني الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها، وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحوكمة الشركات كما وردت في بعض الدراسات :[4]

. أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة؛

---

[1]-خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 184 ،183.

[2]-محاد ، طارق عبد العال ، حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005 ،ص 11.

[3]-احمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى،2012،ص 180.

- [4]عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاو ارق المالية، مذكرةدكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008،ص33-35.

أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" لإغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الإعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المؤسسات باستغلال أموالها ذاتيا أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة؛

أنها تقابل "الحكم المؤسساتي" باعتبارها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتمبها التنفيذ؛

. أنها تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" لإغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حائزي الأسهم،وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فضلا عن تحقيق القيمة الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق؛

و عند استعراض المقترحات الموضوعة تم استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة على أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما لا يعكس المعنى المقصود، كما تم استبعاد "حكماني" لما يرتبط في بناءها اللغوي تشابه وتماثل وهو يضيع المعنى المقصود، كذلك تم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" التي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة؛كما تم استبعاد البدائل المطروحة الاخرى مثال: "أسلوب ممارسة سلطة الإدارة" بالشركات، و"أسلوب الإدارة لمثلى"، و"القواعد الحاكمية للشركات"، و"الإدارة النزيهة" لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م)فيما تقابل Governance باللغة الانجليزية governance (من الفعل govern الذي يعني حكم أو سيطر) حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة ؛

وقد رأى البعض إن " حوكمة الشركات " هي الأقرب لأنها تحافظ على "جذر"الكلمة وقد تم اقتراح هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية ، وقد استحسن عددا من متخصصين اللغة

العربية ومنهم مركز الدراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا المصطلح. و يمكننا في هذا الصدد إعطاء مجموعة من التعارف أخري لحوكمة الشركات :

. عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه و إدارة شركات الإعمال، ويحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الإطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما انه يحدد قواعد إعداد إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء.[1]

-وعرفتها اللجنة الانجليزية CADBURY (1992) بأنها: نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب[2].

-. وعرفت أيضا بأنها: فن ممارسة الرشاد والعنقية، وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل ألامان، وتفعيل توظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة و رصانة السلوك و التصرفات الإدارية، و حماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري والرعونة الإدارية.

. من خلال التعارف السابقة تتضح لنا معان أساسية لحوكمة الشركات وهي كالتالي:

. أن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمل المؤسسات وتخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر.

. تتضمن الحوكمة قواعد الإفصاح المالي والإداري وكافة المعلومات الأخرى التي يهتم بها المستثمر والأطراف ذات العلاقة.

[1]-علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاحالاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009 ،ص.73.

[2]-طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره، ص11.

. تتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين بما يحد مصلحتهم ولا يتعارض مع أهداف المؤسسة.

. تتضمن الحوكمة مجموعة من معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل تطوير المؤسسة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الاقتصادية.

. تنظيم الحوكمة العلاقة بين الإطراف الثالثة: مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، والمستثمرين الحاليين والمحتملين .

المطلب الثاني: اهمية واهداف و مبادئ حوكمة الشركات

أولا : أهمية حوكمة الشركات

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في ثلاث عناصر أساسية :[1]

1. بالنسبة للمؤسسات :

-المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل فالمؤسسات التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم من اللذين يسعون للاستثمار طويل الأجل؛

. تقلل من احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة، كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين.

[1]مبكرا كراس ينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الصالح، أوت،2008،ص4-5.

2. بالنسبة لمستثمرون وحملة الأسهم :

يدرك المستثمرون احتمال حصولهم على عائد اكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحكومة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط استثماراتهم.

3. بالنسبة ألصحاب المصلحة والمجتمع:

تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها و دائن وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها من ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد؛

وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الإعمال بشكل مسؤول و تحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية؛بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما؛

أما في المجال السياسي فإن التحول إلى حوكمة الشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة في شركات القطاع العام، ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوي الفساد، ذلك أن إخفاء الرشاوى ويصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المدير ين من إصدار قرارات أكثر حكمة، وحوكمة الشركات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الإعمال والدولة، ذلك أن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة يساعد على

استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام علاقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة.

. وتزداد أهمية الحوكمة في الشركات من اجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة ، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، و خاصة المساهمين و المتعاملين في سوق الأوراق المالية ونذكر بعض النقاط التالية :

1 - ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين و حملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم .

2 - تعظيم القيمة السهمية للشركة ، و تدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية ، وخاصة في ظلا استحداث أدوات و آليات مالية جديدة .

3 - التأكد من كفاءة تطبيق برامج و حسن توجيه الحصيلة منها الى الاستخدام الأمثل لها

4 - تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية و مالية ، بما يعمل على تدعيم و استقرار الشركات العاملة بالاقتصاد .

5 - تحقيق قدر كاف من الإفصاح و الشفافية في القوائم و التقارير المالية

6 - محاربة الفساد المالي و الإداري في المؤسسة و عدم السماح بوجوده .

7- توفير مصادر تمويل محلية و عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال ، و خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية .

ثانيا : أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن ذكرها كما يلي:[1]

. تعظيم دور المؤسسات ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الثروة للمجتمع وخلق فرص التوظيف؛

. تحسين العلاقات بين المؤسسة وكافة الإطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها؛

- بناء وسيادة وثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع؛

كما حددت هيئة سوق المال في نيوزلندا عن ضرورة أن تحتوي وتشمل أهداف حوكمة الشركات على:

. تعظيم الثروة للمساهمين.

. حماية حقوق المساهمين.

. الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الإطراف المتعددة على اتخاذ القرار المناسب.

. التطابق مع القوانين.

وقد أوصت مؤسسة المساهمين الأوروبيين في الدليل الذي أصدرته في فيفري 2000 ببعض التوصيات والتي وضعت تحت قسم أهداف الحوكمة وأهمها:

. يجب على المؤسسة أن تعظم الثروة للمساهمين على الأجل الطويل وان تكون أهدافها المالية واضحة ومكتوبة.

[1]-عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الاصالح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009،ص188-190.

. يجب على المساهمين اعتماد القرارات التي لها تأثير رئيسي على أي من الطبيعة، الحجم، الهيكل والمخاطر الخاصة بالمؤسسة.

.يجب أن يتمتع الم ارجعون باستقلال يمكنهم من أداء عملهم.

.يجب أن يتم إتباع الوسائل الحديثة اللازمة لإمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.

.يجب أن يمتلك المساهمون حق انتخاب الأعضاء وحق اقتراحهم قبل انتخابهم .

.يجب ألا تزيد عضوية مجلس إدارة المؤسسة عن 20 سنة للأعضاء غير التنفيذيين.

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء،

- تطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة.

- تقوية ثقة الجمهور في نجاح وضمان تحقيق أفضل عائد على استثمارات.

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.

- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.

- عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

- تعديل القوانين في الشركة لكي تتحول مسؤولية الرقابة إلى مجلس الإدارة والمساهمين.

- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع إستراتيجية استثمارية سليمة.

المطلب الثالث: الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات :

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتتمثل هذه الأطراف الأربعة في :[1]

1. **المساهمين** :وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم الأسهم وذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2. **مجلس الادارة** :يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و إعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة, و يراقب سلوكها ويقيم أدائها , وبالتالي تعظيم قيمة الشركة .

وفي ظل مفهوم حوكمة المؤسسات، فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين، بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة المؤسسة تؤدي عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل، ومن ناحية أخري فإن الحوكمة الجيدة والتي تتم من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة المؤسسة للتغيرات التي تحدث في بيئة الإعمال والأزمات، بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل بأمان كما أن إشراف مجلس الإدارة على الأداء يعمل على منع التهاون الإداري، وعلى تركز اهتمام المديرين على تحسين أداء المؤسسة، كما أنه يعمل على ضمان استبدال المديرين الذين يخفقون في أداء أعمالهم، كما أن الحوكمة الجيدة للمؤسسات عن طريق

[1]-عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007/2006 ،ص20-21.

إشراف مجلس الإدارة ستساعد من تخفيض تكاليف الوكالة بكافة أنوعها، على جانب الثقة في دخول الأسواق والاستمرار فيها، وهذا كله سيعود بالفائدة إلى كافة الأطراف فالمؤسسة ستستفيد عن طريق خفض تكلفة رأس المال وتحسين مستوى الأداء، والمساهمون يستفيدون عن طريق ارتفاع قيمة أسهمهم وبالتالي زيادة أرباحهم، والدولة ستستفيد عن طريق زيادة الاستقرار الاقتصادي .

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحمل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس، و بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي .

3. الادارة:

وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولية عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين؛

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات و هي الإشراف على إدارة المؤسسة وكذلك القيام بكافة الإعمال اللازمة لتحقيق المؤسسة للغرض الذي تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيويا في المؤسسة باعتباره شخص مسؤولا عن مصلحة المؤسسة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.

4. اصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المصالح يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار.

و فيما يلي مخطط يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (01) : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات[1]

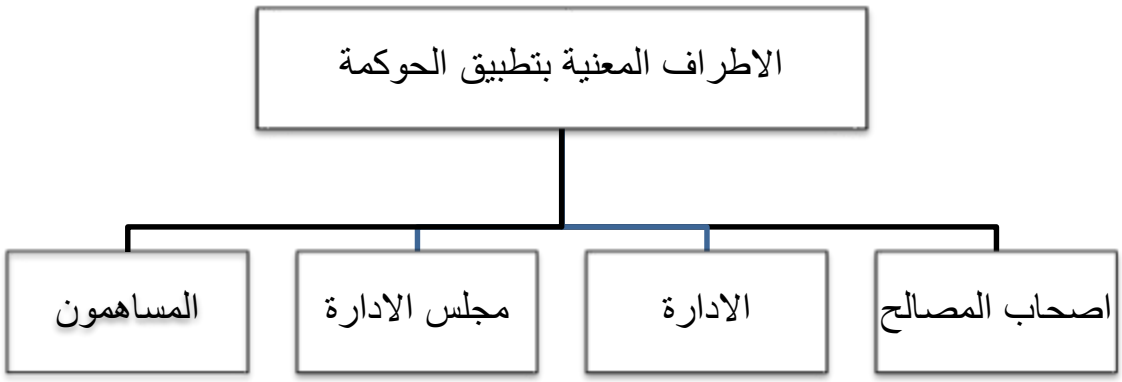

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات:

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حوكمة الشركات، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس (OECD)في 27-28 أفريل 1998 لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير حوكمة الشركات، وذلك بالاقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة والقطاع الخاص، ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999أصبحت هذه المبادئ تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء؛

وقد تمت الموافق عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي كواحد من المعايير الاثنى عشر للمنظمة المالية السليمة، كما أنها تشكل الأساس لعنصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2].

[1]عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العلية 2008، ص40.

[2]-عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، مرجع سبق ذكره، ص.46.

كما قامت منظمة OECD في أفريل 2004 بادخار بعض التعديلات على مبادئ حوكمة الشركات لتشمل ستة مجموعات في حين كان خمسة مجموعات سابقا ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية[1]وهذه المجموعات هي:

الفرع الأول: تو افر إطار فعال لحوكمة الشركات:[2]

وينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية؛

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ؛

-ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛

-ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة، مع توفير الشرح التام لها.

-ويرسي هذا المبدأ الجديد الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويحقق أسواقا تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وفصل للمسؤولية بين السلطات، بحيث يسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة يسمح بالتنافس، مع ضروري إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق.

[1]-علي أحمد زين، محمد حسني عبد الجليل صبيحي، مرجع سبق ذكره، ص75.
[2]-احمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص142-143.

الفرع الثاني: حقوق المساهمين[1]

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين.

1.تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

.تأمين أساليب تسجيل الملكية.

.الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

.المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

.انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

.الحصول على حصص من أرباح المؤسسة.

2.للمساهمين الحق في المشاركة ،و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة ،ومن بينها:

. التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للمؤسسة.

.طرح أسهم إضافية.

.أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

[1]-مصطفى حسن بسيوني السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الاول حولالتدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنعقد في الشارقة، الامارات العربية المتحدة في سبتمبر 2005،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2009 ،ص196،197.

3. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

. يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف فاتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

. يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

. ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالنيابة، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضوري أو بالنيابة.

4. يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

5. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

6يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول المؤسسة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم،

كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجري بأسعار مفصح عنها، وان تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة.

7. يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

8ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

الفرع الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين[1]

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، و أن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، وذلك على النحو التالي:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

. ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم شراء الأسهم.

- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

. ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

-ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة.

[1]-مصطفى حسن بسيوني السعدني، مرجع سبق ذكره،ص197-198.

الفرع الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات[1]

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، وهو يتضمن ما يلي:

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

. حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويض انفي حالة انتهاك حقوقهم.

.يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

-حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

الفرع الخامس: الإفصاح والشفافية

[1]-مصطفى حسن بسيوني السعدني، مرجع سبق ذكره،ص198-199.

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، يتعين أن يتضمن ذلك العديد من العناصر أهمها:[1]

1.يجب أن يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

النتائج المالية والتشغيلية للشركة:

.أهداف المؤسسة.

.حق الأغلبية من حيث المساهمة، و حقوق التصويت.

.أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

.عوامل المخاطرة المنظورة.

.المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

.هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2. ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

3. يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوع أسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

[1]-مصطفى حسن بسيني السعني، مرجع سبق ذكره،ص199.

4. ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

الفرع السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة و أنتضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، وبمعنى أخر أن يحتوي على ما يلي:[1]

أ). يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

ب). حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأشيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغيان يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ج). يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛

د). يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط، و أن يضع أهداف الأداء وان يتابع التنفيذ وأداء المؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

. اختيار المسؤوليتين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا حينما يقتضي الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.

. مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

[1] مصطفى حسن بسيوني السعدني، مرجع سبق ذكره،ص200-201.

. متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول المؤسسة جراء تعاملات ألإطراف ذوي صلة.

-ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، و إيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القوانين.

. متابعة فاعلية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغيرات المطلوبة.

. الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات، وبما يعني ذلك من ضرورة تحقيق الإفصاح والعلانية والشفافية، وتأكيد المعرفة والمعلوماتية.

ه). يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المؤسسة، و أن يجري ذلك- بصفة خاصة- على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

. يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن تلك المسؤوليات:التقارير المالية، وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. .

كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل أعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

شكل رقم (02): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لحوكمة الشركات

1

[1]-ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالير منشورة، كلية التجارة،

الفصل الثاني : الأداء المالي

يحظى موضوع تقييم الأداء للمؤسسة باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيقا هدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية،الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم الأداء في المؤسس أتضمن مباحث أساسية،المبحث الأول سيتم فيها راجع موميا تحول لأداء المالي في المؤسسة أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى تقييما لأداء المالي في المؤسسة إما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى تأثير حوكمة الشركات و التدقيق المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي

المطلب الأول : مفهوم و أهمية الأداء المالي:

اولا - مفهوم الأداء المالي :

- تجدر الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمدة من الكلمة الانجليزية To" perform" ،وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية" Performer" و التي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[1].

- **و يمكن تعريف الأداء بأنه:** القيام بشيء أو تأدية عمل محدد أو إنجاز مهمة أو نشاط معين، بمعنى القيام يسلوكما و ذلك لتحقيق هدف محدد[2].

[1] 619.:p, 1997, Beirut, libraries oriental ,Dictionary –MOUNGED ,English - arabic.

[2]-مدحت أبو النصر، الاداء الاداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2002 ،ص.218.

- **وعرفه أحمد سيد مصطفى بأنه**: درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المؤسسة للأهداف المخططة بكفاءة و فعالية .و يقصد بالكفاءة القدرة على خفض الفاقد في الموارد المتاحة للمؤسسة، و أما الفاعلية فتتمثل في القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال حسن أداء الأنشطة المناسبة[1].

- **و حسب وجهة نظر Bromily et Miller الأداء هو**: انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة و فعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2].

- يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية قصيرة و طويلة الأجل

-**وعرف آخر خان** : على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة و الأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.[3]

- كما يعرف الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط و بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة. [4]

- كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية (الجودة, الوقت و التكلفة و هناك من يضيف المرونة و سرعة الفعل, الإبداع...الخ),وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا , لأن من المحتمل

[1]-أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر: الأصول و المهارات، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002،ص.415.
[2]-مؤمن شرف الدين، دور الادارة بالعمليات في تحسين الاداء للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات بباتنة، مذكرة ماجستير فيعلوم التسيير، غير منشورة، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012،ص50.
[3]-أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر: الأصول و المهارات، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002،، ص218.
[4]- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الاداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي، دار النهضة العربية، 2012-2013، ص:03.

أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية و لتحقيق الكفاءة الأعلى ، و كذلك من المحتملان يكون هناك إنفاق أكبر.[1]

- و يرجع سبب تنوع و تعدد تعارف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال و بناء على ما سبق : يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المسطرة بالاستخدام الأمثل للموارد ، باعتباره نظاما شاملا و متكاملا و ديناميكي.

ثانيا - اهمية الاداء المالي:

يتمثل في تقويم اداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة و تحديد جوانب القوة والضعف في الشركة و كذا الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، و يمكن حصر أهمية الأداء المالي في:[2]

1-تقييم ربحية الشركة ،

2-تقييم سيولة الشركة .

3-تقييم تطور نشاط الشركة.

4-تقييم مديونية الشركة.

5-تقييم تطور توزيعات الشركة.

6-تقييم حجم الشركة

7-تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

[1]-الهام يحياوي ،الجودة كمدخل لتحسين الاداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة (الاسمنت) عين توتة (باتنة)،مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص46.
[2]-موسى نوفل ، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، جامعة البيت المفرق، الاردن، 2002، ص20.

8-تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

9-يقدم أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابي في المؤسسة تظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة و ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

10- يسمح بالكشف عن نقاط القوة و الضعف من خلال قياس حالة التقدم او التأخر في المؤسسة، حيث إن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتامين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية تسمح مؤشراته المتوقعة بالحكم على درجة أمان المؤسسة.

المطلب الثاني : أنواع الأداء :

بعد إن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية :[1]

1-حسب معيار الشمولية :

يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي الأداء الجزئي

1-1 الأداء الكلي :ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أوظائفها .

1-2 الأداء الجزئي: و يتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف و الأنظمة الفرعية في المؤسسة

2- حسب معيار المصدر:

ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين و هما الأداء الداخلي و الأداء الخارجي .

[1]-عادل عشي ، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم االقتصادية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة، 2000.2002،ص17-18.

1-2 الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، و المالية و التقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة و يشمل الأداء الداخلي ما يلي:

أ الأداء البشري: و هو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة, و تحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم و خبراتهم.

ب الأداء التقني :و يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج الأداء المالي : و يكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة .

2-2 الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة ، و هناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة .

3-حسب معيار الطبيعة:تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي, و أداء إداري.

1-3 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها و

يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها ، و يقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة .

2-3 الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، و يضع بقياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة ، و لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها و بين الجهات التي تتأثر بها

3-3الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط, وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا

4-3 الأداء الإداري: و يتمثل في الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاءة و فعالية، و لتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4- حسب معيار الوظيفة: يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة و المتمثلة في كل من الوظيفة المالية, وظيفة الإنتاج, وظيفة التسويق, وظيفة التموين, وظيفة البحث و التطوير, أداء وظيفة الأفراد...الخ

1-4 أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي, توفير السيولة لتسديد التزاماتها, و تحقيق المردودة

2-4 أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدل إنتاج مرتفعة و بجودة عالية معدنية التكاليف

3-4أداء وظيفة البحث و التطوير: يتم دراسة وظيفة البحث و التطوير بناءا على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، و كذلك قدرتها على الاختراع و الابتكار .

4-4 أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله و تمكنه من انجاز وأداء مهامه بنجاح

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء :

يتأثر الأداء بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها, و منها ما وصادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيه و بالتالي على المؤسسة التكيف معها, و نفصل كل من العوامل الداخلية و الخارجية فيما يلي :[1]

1-العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في المؤسسة في مجموعة من المتغيرات و القيود التي تخرج عن نطاق التحكم في المؤسسة, و عليه فان أثارها قد تكون في شكل فرص, كما تصنف العوامل الخارجية إلى عوامل اقتصادية, اجتماعية و ثقافية, تكنولوجية, سياسية و قانونية.

1-1العوامل الاقتصادية:

تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على المؤسسة الاقتصادية ,خاصة الصناعة منها ، ونظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ، و من جهة ثانية لكون البيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها, و تنعكس أثارها على أداء المؤسسة في المدى القصير.

1-2العوامل الاجتماعية والثقافية: تتضمن العوامل الاجتماعية و الثقافية نماذج الحياة و القيم الأخلاقية و الفنية والفكرية للمجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة، و قد تشكل هذه العوامل عائقا أمام تحسين أدائها .

1-3العوامل السياسية و القانونية: تظهر هذه العوامل عموما في الاستقرار السياسي و الأمني للدولة, مثل طبيعة النظام السياسي للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين...الخ، و تشكل هذه

[1]-شيكاوي سهام الثقافة التنظيمية وتاثيرها علي أداء المنظمة ،مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الجاستير في العلوم الاقتصادية وعلومالتسير ،تخصص تسير المنظمات ، جامعة احمد بوقرة بومرداس،2001-2002،ص56-58.

العوامل فرص تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة و العلاقات الدولية و نوعيتها .

1-4العوامل التكنولوجية: و تتمثل هذه العوامل في التغيرات و التطورات التي تحدثها التكنولوجيا، كإيجاد طرق الإنتاج و كسب الوقت.

2-العوامل الداخلية:

تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة , لذا فهي خاضعة لحكم المؤسسة و تشمل مختلف المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة سواء سلبا أو إيجابا و يصنف إلى عدة عناصر نذكر منها :

2-1العنصر البشري: يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة ، فنمو تنافسية و تطور المؤسسة مره ونبدى استقطابها لعناصر بشرية متميزة في مهاراتها و معارفها و قدرتها على الانسجام في الجماعة، و مدى تعاونها،كما تعمل على بذل جهد أكبر و تحقيق أداء أفضل .

2-2الإدارة: إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط و تنظيم و تنسيق و قيادة و رقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها و سيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة و منه فهي مسؤولية بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسات.

2-3 التنظيم: يشمل التنظيم توزيع و تحديد المهام و المسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة, كما أن درجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة , لذا وجب أنتكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قبلا للتغيير وفق المستجدات الحالية.

4-2 بيئة العمل: و تشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته ، وان عدم انتظام و الانسجام و الغيابات يعد سببا رئيسيا في سلبية بيئة العمل.

5-2 طبيعة العمل: تشير إلى أهمية الوظيفة و المنصب الذي يشغله الفرد و مدى مقدار فرص النمو والترقية المتاحة أمامه, حيث كلما زادت درجة توافق الفرد و وظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعتيه و حبه للعمل و ولائه للمؤسسة.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية :

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي :

"محمود الخطيب" يعرف الأداء المالي انه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة، معينة ككل أو لجانب معين من أداة المؤسسة ألأداء أسهمها في السوق في يوم محدد.[1]

كما يمكن تعريفه على انه: قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الآجل الطويل و القصير من اجل تشكيل ثروة.[2]

ويعرفه أيضا " إلياس بن ساسي، يوسف قريشي" الأداء المالي على انه تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المر دودية ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء[3].

ينظر المفكرين والباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على إنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة.

---

[1]-محمود الخطيب، الاداء المالي أثره على أسهم الشركات،طبعة1 ،دار حامد، عمان، الاردن،2010،ص45.
[2]-عبد الغني دادان، محمد الأمين كماسي، الاداء المالي من منظور المحكاة المالي، المؤتمر العالمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص304.
[3]-الياس بن ساسي، يوسف قرشيي،التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها : " عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار ، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجع. "[1]

يعرف أيضا بأنه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في بداية فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب "[2]

مما سبق ذكره من تعريف تقييم الأداء ، نعرف تقييم الأداء :بانه جزء من عملية الرقابة ،فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية ، و مقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط , و من ثمة إصدار أحكام تقييميه تساعد على اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني : اهداف واهمية تقييم الأداء المالي :

أولا: أهداف تقييم الأداء المالي :[3]

يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، و هناك أهداف أخرى لعملية تقييم الأداء، و تتمثل أهدافه فيما يلي :

تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط-

تحديد مراحل التنفيذ و متابعة التقدم في الخطط و الاستراتيجيات-

[1]-توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الاداء مدخل جديد - لعالم جديد ، دار الفكر العرب ، مصر ، 2004 ، 2003 ، ص 03.

[2]-فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر و التوزيع،عمان؛2003؛ص31.

[3]-المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات، العربية المتحدة، 2009، ص111.

توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط-

- الوقوف على مستوى انجازات المؤسسة و مقارنتها بالأهداف المسطرة

- التأكد من صيرورة التطورات الاقتصادية, و الاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما

- تحقيق التعاون بين الوحدات و الأقسام التي تشارك في التنفيذ

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي:

يشكل تقييم الأداء أهمية كبيرة بالغة للمؤسسات والتي نذكرها فيما يلي :[1]

- يوفر تقييم الأداء معلومات حول سير العمليات في المؤسسة ومعدل اقًترابها من تحقيق أهدافها ،وبالتالي يساعد على تركيز الجهود صوب تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات السليمة .

- يساهم تقييم الأداء في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، والاتصالات الخارجية مع العملاء، فهذا يؤدي إلى تكوين مناخ ايجابي داخل المؤسسة يؤثر إيجابا على العمليات التي تتم داخلها وخارجها .

-تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول .

-يمكن إن يبين تقييم الأداء إن المؤسسة تحقق أهدافها الاجتماعية وتقدم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية .

-يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط التدريب و اختيار البرامج التدريب المناسبة ، وكذلك تحديد الأقسام و الإفراد الذين هم بحاجة للتدريب.

[1]-محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

-يساعد في اندماج و انخراط الموظفين في المؤسسة.

بالإضافة لما سبق نجد إن :

إن عملية تقييم الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمؤسسة ، حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرامج فضلا عن غاياته ومستوى أدائه، كما ان التقييم يوفر إلية معنية لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا .

يمكن تقييم الأداء من تركيز على ما يجب انجازه و يحفز المؤسسات على توفير الوقت و الموارد و الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف ، كما أن التقييم يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف .

أن تقييم الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات و الخدمات و عملية إيصالها إلى العملاء.

يمكن تقيم الأداء من الحصول على صورة واضحة حول فاعلية وكفاءة البرامج و العمليات و الإفراد.

المطلب الثالث : أسس ومراحل عملية تقديم الأداء المالي

اؤلا : أسس العامة لتقييم الأداء :

تتركز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها:[1]

تحديد أهداف المؤسسة:لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها, لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها والتحقق من واقعيتها، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها، و تتحدد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات و أجه نشاط هذه الوحدات، و تتمثل أهداف المؤسسة عادة في الإنتاج و التسويق, الربحية البقاء و الاستمرارية, التحديد و الابتكار و كذلك يجب التنسيق بين كل هذه الأهداف سواء إستراتيجية أتكتيكية أو تنفيذية

[1]- -المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مرجع سبق ذكره،ص125.

وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف: يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجالهن مجالات النشاط و يقصد بالخطط التفصيلية: وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين, و في الفترة المحددة له.

تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة و التي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين, و لها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط و في حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها و تتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية, و نوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز يبعضها البعض, و مدى تأثير نشاط كالمركز على أنشطة المراكز الأخرى

تحديد معايير أداء للنشاط: تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها تقييم أداء المؤسسة بأكملها, أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم, و بالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير و المؤشرات المناسبة لمستوى الأداء

توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي و تسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية و يستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة و مدى دقة البيانات المسجلة

تصميم نظام معلومات لمتابعة و حصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي: مما لا شك فيه إن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به, يؤدي انسياب المعلومات و البيانات, و لنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدجلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة و إدارة التقرير الخاص بذلك

ثانيا : مراحل عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملة لبعضها البعض و هي على التوالي:[1]

جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء, قياس الأداء, مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري, دراسة الانحرافات و إصدار الحكم عليها.

1- جمع المعلومات الضرورية:

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية و أن تكون في الوقت المناسب و هناك ثلث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات و هي

-**الملاحظة الشخصية:** و تتمثل في الملاحظين في الميدان و ملاحظة ما يجري فيه

-**التقرير أو البيان الشفوي**: تتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه.

-**التقارير الكتابية**: و تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج اليومية...الخ.

2- قياس الأداء الفعلي:

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها و فعاليتها, و ذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير،و يشمل قياس الأداء بجانبيه الكمي و النوعي و عليه، فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص و يمكن أن يبين لنا الانحرافات

3- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب:

[1]-إدريس ثابت عبد الرحمان و المرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية،مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006، ص478.

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي المحقق بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف. و يعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلى أداء الوحدات والأهداف

4-دراسة الانحراف و إصدار الحكم:

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف و نوع هذا الانحراف سواء كان موجب أو سلبي انحراف معدوم. أما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة و أما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة. لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما هو إيجابي و معالجته.

المبحث الثالث :تأثير الحوكمة والتدقيق المحاسبي في تقييم الأداء المالي

المطلب الأول : تأثير حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي

1. مجلس الإدارة:

يتأثر الأداء المالي للشركة بشكل كبير بطريقة عمل مجلس الإدارة. فمجلس الإدارة يعتبر هيكل الإدارة العليا للشركة والمسؤول عن اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على الأداء المالي للشركة. وبالتالي، فإن كيفية عمل مجلس الإدارة والإجراءات التي يتبعها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركة.

فعلى سبيل المثال، إذا كان مجلس الإدارة يتبع إجراءات صارمة للرقابة على الميزانية والإنفاق، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر المالية للشركة والحفاظ على توازن الميزانية. وعلى العكس من ذلك، إذا كان مجلس الإدارة يتبع إجراءات غير فعالة في الرقابة على الميزانية والإنفاق، فمن الممكن أن تحدث عدة مشكلات مالية وتؤدي إلى تدهور الأداء المالي للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يلعب دورًا مهمًا في وضع الاستراتيجيات المالية والاستثمارية للشركة. وبالتالي، فإن القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بشأن الاستثمارات وإدارة رأس المال يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركة على المدى القصير والطويل.

وبشكل عام، يمكن القول أن مجلس الإدارة يؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركة من خلال تحديد الإستراتيجيات المالية والاستثمارية والرقابة على الميزانية والإنفاق واتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على الأداء المالي للشركة.[1]

2.تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح:

إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين و الحكومة) يراقب و يؤثر على إدارة الشركة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب،سواء من خلال إدار ة و مراقبة الشر كة، أو زيادة التدفقات النقدية و تحسين وضع الشركة، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت الشركة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، و كذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين و على سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية و الاجتماعات المستمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل و تقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.[2]

3.دحض الشائعات:

تعد الإشاعة من العوامل المؤثرة سلبا على الأداء وتعم في أجواء السرية والغموض والكتمان، و النمط القيادي الاستبدادي، و لهذا فإن المؤسسة التي تطبق مبدأ الشفافية الإدارية تكون بذلك قد أوصدت

[1]

[2]-نعيمة يحياوي، حكيمة بوسامة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الاداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة د خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7ماي 2012،ص.13.

الباب أمام انتشار الاشاعة و وفرت على موظفيها قضاء العديد من الساعات وراء الابواب المقفلة لترديد الأقاويل والشائعات و شدتهم إلى أعمالهم بشكل اكبر.[1]

4.اكتشاف التلاعب:

إن الحوكمة تؤكد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والإدارية والمالية، و التأكيد على الشفافية مما يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه و عالج أسبابه و آثاره قبل تفاقمها و تأثيرها على حياة الشركة.[2]

5.الكشف المبكر عن الأزمات:

يرى Fink أن الأزمة لا تكون وليدة الساعة، رغم أنها تأتي أحيانا بشكل مفاجئ، و لهذا فإن المنظمة التي تطبق مبدأ الشفافية الإدارية في عملها تكون بذلك قد جهزت نفسها بأنظمة لكشف المبكر لرصد أية أخطار قد تحدق بها، مما يمكنها من اتخاذ قرارات سريعة و حازمة لمواجهة الأزمات في مراحل تشكلها الأولى، الأمر الذي يحول دون تطورها وتعاظمها، ويزيد من إمكانية القضاء عليها.[3]

6.تخفيض مخاطر الأزمات المالية:

في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الأسيوية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين، مما جعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة

[1]-مشرف بن علي عبد الله العمري، درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية و معيقاتها و طرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها، مذكرة دكتوراه في الإدارة التربوية و التخطيط، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2013 ،ص23.

[2]-خالص حسن يوسف الناصر و عبد الواحد غازي د ألنعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية و اجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نيروز، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، دهوك، العراق، 2012،ص11.

[3]-مشرف بن علي عبد الله العمري، مرجع سبق ذكره، ص21.

المستثمر في الأسواق، بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة و أسعار الأسهم، إضافة إلى ذلك فإن عوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا عنها في الأسواق المتطورة، و يرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلا و ممارسة للحوكمة[1].

7.اجتذاب و تدعيم الاستثمار:

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفيرا لحماية لحقوق المساهمين في الشركات و تحديد الحقوق ألصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية و تشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية و ذلك لان المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، و يتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم فإن حماية مصالحهم و اطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية، لان هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة.[2]

8.جذب الاستثمارات الأجنبية و المحافظة على الاستثمارات الوطنية:

يتخذ المستثمر قراراته بعد دراسة معمقة، و من العوامل التي يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذه قرار الاستثمار في بلد ما هو الاستقرار والأمان و سيادة القانون و إمكانية الحصول على المعلومات و وضوح التشريعات و مناسبتها.[3]

9.زيادة قيمة الشركة:

لا تؤدي حوكمة الشركات إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب و إنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة الشركة و ميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز فيها

[1]-نعيمة يحياوي، حكيمة بوسامة، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2]-خالص حسن يوسف الناصر و عبد الواحد غازي د ألنعيمي، مرجع سبق ذكره، ص12.
[3]-مشرف بن علي عبد هللا العمري، مرجع سابق، ص21.

الحوكمة بالفاعلية، كما أن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في القطر، بحيث تجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار.[1]

10. جذب الاستثمار طويل الأجل:

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة و أكثر سيولة، كما أن الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين محليين أو أجانب تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين المحتملين و يمكن لهؤلاء المستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدرا لمبالغ ضخمة للاستثمار.[2]

11. تدعيم الأداء الاقتصادي طويل الأجل و القدرة التنافسية:

إن طلب الشفافية في عمليات الشركات، و في إجراءات المحاسبة والتدقيق، و في عمليات الشراء و في كافة الإعمال يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات و علاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدراتها التنافسية والى نفور المستثمرين بعيدا عنها.[3]

12. تطوير الأسواق المالية:

تؤدي حوكمة الشركات إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمر الأسواق المالية و الوسطاء الآخرين يساعدان في جلب الاستثمارات و المدخرات سوية من خلال وجود حل ولخلاقة للمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المالية، و اعتبر La porta أن حماية المستثمرين

[1]-نعيمة يحياوي، حكيمة بوسامة، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2]-محمد حمو، جعفر هني محمد، بواعث الحوكمة و تنميتها في الاقتصاديات، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20نوفمبر 2013 ،ص190.
[3]-نفس المرجع، ص189.

ترتبط بكفاءة الحو كمة، والتي تسمح بتطوير الأسواق المالية و التخصيص الكفء لرؤوس الأموال من خلال الشركات.[1]

13. التخصيص الأمثل للموارد:

ينعكس تطبيق مبادئ الحوكمة في زيادة درجة الشفافية و الإفصاح عن الأوضاع المالية السليمة للشركات المساهمة حيث يساعد ذلك على تحقيق درجة كمال الأسواق المالية فضلعن زيادة درجة المنافسة بين الشركات و زيادة درجة معرفة الشركات بأحوال و ظروف السوق، الأمر الذي يجعل السوق المالي يقترب من حالة المنافسة الكاملة، مما يساعد الشركات الأكثر كفاءة على الاستمرارية في السوق و في نفس الوقت يطرد الشركات الاقل كفاءة من السوق، و هذا يعني التخصيص الأمثل للموارد[2].

14. مضاعفة الناتج المحلي:

بفعل الارتقاء بكفاءة أداء و جودة منتجات الشركات، مما يساهم مباشرة في زيادة القيمة المضافة للشركات، فضال عن زيادة درجة تكاملها فيما بينها لارتفاع الثقة في مستلزمات الإنتاج المحلية، و من ثمة تزايد حلقات القيمة المضافة المحققة بالاقتصاد الوطني[3].

15. تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

إن الحوكمة من خلال الشفافية و الإفصاح عن الأوضاع المالية السليمة للمؤسسات يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث أنه كلما زادت درجة الشفافية في أسواق الأوراق المالية كان أجدى بالمستثمرين و المساهمين المحليين العمل داخل البلد و الاستثمار على المستوى المحلي، الأمر

[1]-خالص حسن يوسف الناصر و عبد الواحد غازي د النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2]-محمد حمو، جعفر هتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص190.
[3]-صالح بن براهم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، غير منشورة، كلية إدارة الإعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012 ،ص32.

الذي يعمل على توطين رؤوس الأموال المحلية فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الداخل، و هذا ما يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات و توفير موارد أجنبية لمواجهة متطلبات التنمية و منجاب آخر كلما زادت درجة الشفافية و الإفصاح تقل ظاهرة غسيل الأموال مما يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات و يساهم في ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني :تاثيرالتدقيق الداخلي و الخارجي على الاداء المالي :

أولا . تاثيرالتدقيق الداخلي على الأداء المالي :

لقد كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المؤسسة، بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي، فهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن الأداء في المؤسسة وعن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي. لذلك ظهرت صورة جديدة للمدقق الداخلي تجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم، فهو ينصح ولا يأمر ويصلح ولا يفضح، بل يساعدهم في تطوير وتحسين أعمالهم، وكذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها. لقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات، وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط"تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ

هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها، ووقائي من خلال تدقيقا لأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق.لقد تطور التدقيق الداخلي بعد عام 2000

[1]-محمد حمو، جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص191.

ليظهر بمفهومه الجديد على أنه" نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه.[1]

ويمكن أن يؤدي التدقيق الداخلي إلى تحسين الأداء المالي للشركة بعدة طرق منها:[2]

1- مراجعة وتقويم فعالية وكفاية وتطبيق الرقابة المالية والرقابة على العمليات ألأخرى والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة؛

2- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المؤسسة وخططها وإجراءاتها الموضوعية؛

3- التحقق من مدى وجودا لحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر؛

4- التحقق من إمكانية الاعتماد والوثوق بالبيانات إلا دارية؛

5- تقويم نوعية ألأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون بالقيام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة وتطويرها؛

6- رفع الكفاءة إلانتاجية عن طريق التدريب اقتراح اللازم منها؛

7- تقصي وتحديد أسباب المشاكل التي تحدث في المؤسسة و تحديد الخسائر الإضرار الناجمة عنها واقتراحنا من شأنه معالجتها ومنع حدوث مثل لكفي المستقبل.

8- بشكل عام، فإن التدقيق الداخلي يعد أداة مهمة للمساعدة في تحسين الأداء المالي للشركة وتطويرها بشكل مستمر.

[1]-خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره،29.
[2]-مرجع سابق،ص65.

ثانيا : علاقة التدقيق الخارجي بالأداء المالي :

يعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جرس إلانذار المبكر للمؤسسات، كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية أو إلا دارية، وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية، وتدقيق حسابات المؤسسة وتدقيق أنظمتها المالية وإلا دارية والتحقق من موجود،فهذا سوف يؤدي لا محالة الى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة المؤسسة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره، وهذا يبين أبتطبيق التدقيق الخارجي سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير وينط و بتقويم أداء المؤسسة من قبل مستخدمي القوائم المالية على ثالثة مقارنات أساسية كالأتي[1]:

1/ مقارنة أداء المؤسسة في الفترة الجارية بأداء المؤسسات المماثلة؛

2/ مقارنة أداء المؤسسة ما بين الفترة المحاسبية الجارية بأدائها فالفترة أو الفترات السابقة؛

3/ مقارنة اداء المؤسسة بالنسبة الى حجم وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة لها، والأحداث والظروف التي تؤثر عليها.

إن ظهور مفهوم تدقيق الحسابات في جيله الرابع يمكن تبريرهن منظور" طالبي الخدمة من خلال إبراز أهمية القيمة المضافة التي يمكن لمدقق الحساب اتتقديمها بجانب القوائم المالية،وبالتالي نلاحظ أن طالبي الخدمة أصبحوا ينتظرون من المدقق الخارجي أكثر من ذلك .وللتأكيد،فإن تحقيق متطلبات طالبي الخدمة استدعى قيام مكاتب التدقيق الكبرى بتطوير منهجيات حديثة تم خلالها توسيع نطاق هدف عملية تدقيق الحسابات ومخرجاتها ودور المدقق وطبيعة وإجراء أتعمله .وبشكل عام تشمل أهداف النهج الحديث لتدقيق الحساب أتعلى إلاجراءات التالية :

[1]-شوقي إجباري، فريد جميلي، دور المراجعة الخارجية في إرساء حوكمة الشركات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق في ضوء 1المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 11 و 12 أكتوبر،2010، ص15.

أ. تحليل استراتيجيات المؤسسة محل التدقيق وفهم طبيعة البيئة التي تعمل بها والصناعة التي تنتمي إليها وتقييم قدرتها على تحقيق ألأهداف إلاستراتيجية؛

ب. تحليل ألأنشطة ألأساسية التي تزاولها المؤسسة محل التدقيق وتقييم مدى ارتباط وانسجام هذه ألأنشطة بالاستراتيجيات وألا هداف المحددة؛

ت. تقييم المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسة محل التدقيق وردود فعل الإدارة تجاهها؛

ث. قياس النشاط التجاري للمؤسسة محل التدقيق والحصول على أدلة إضافية لتكوين رأي حول مصداقية القوائم المالية وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في ضوء التحليل والمقارنة معبيانات المؤسسات الأخرى التي تمارس نفس النشاط؛

ج. إيجاد وتقديم الحلول الملائمة للمشاكل ومواطن الضعف التي تم تحديدها وحصرها خلال المراحل ألأربعة السابقة بهدف تطوير نوعية وفاعلية ألأداء المستقبلي للمؤسسة.

وبالحظ أن هذا الأسلوب يضع احتياجات إدارة المؤسسة محل التدقيق في المقام الاول ويقدم طريقة تركز على اعتبار التدقيق أداة لتحسين أداء الإدارة، وبالتالي تستطيع نتائج التدقيق أن تعكس احتياجات الإدارة خاصة وأنها موجهة لخدمتها، بمعنى أن المدقق أصبح يشارك الإدارة في إحداث تطور بأداء المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، من هنا أصبح المدققين غير مقيدين بأدوارهم التقليدية في تدقيق الحسابات وفحص السجلات فقط،وإنما امتد عملهم ليشمل المشاركة في تقييم أداء وعمل المؤسسة محل التدقيق،وإمداد الإدارة بالمعلومات والبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الهامة والجوهرية.

ويمكن القول إن التدقيق الخارجي يساعد في تحسين وتحديد الأداء المالي للشركة من خلال تحليل وتقييم البيانات المالية والتقارير المالية الخاصة بالشركة والتأكد من صحتها ومدى التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية والضريبية.

يتمثل دور التدقيق الخارجي في تقييم صحة ودقة البيانات المالية التي تقدمها الشركة والتأكد من مدى تطابقها مع المعايير المحاسبية المعتمدة. كما يقوم التدقيق الخارجي بالتحقق من صحة العمليات المالية التي تجريها الشركة ومدى توافقها مع القوانين واللوائح المالية والضريبية المحلية والدولية .

يعمل التدقيق الخارجي على تحديد المخاطر المالية التي تواجه الشركة والتأكد من توافر التأمينات اللازمة لها، كما يحدد مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وتحقيق الأرباح وتحقيق الأهداف المالية المحددة .

وبالتالي، يمكن القول إن التدقيق الخارجي يلعب دورًا هامًا في تحسين الأداء المالي للشركة، حيث يعمل على تحسين دقة البيانات المالية وزيادة مصداقيتها وتقليل المخاطر المالية وزيادة فعالية وكفاءة عمليات الشركة المالية وتحسين سمعة الشركة في السوق المالية وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركة.[1]

المطلب الثالث :أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الاداء في المؤسسة.

من وجهة نظر التدقيق الداخلي:

إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المدقق الخارجي من شانه ان يسمح بكشف بعض الأخطاء و التدليس الذي لم يستطيع المدقق الداخلي أن يكشفها ، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والتين وجزها في الأتي:

- عدم الالتزام الكلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي.

[1]-أحمد محمد زينل خوري، مداخلة بعنوان :دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المنشأة، ملتقى بعنوان :دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2006 ، ص36.

- ضعف تأهيل المدقق الداخلي و عدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للتدقيق .

- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

إن معالجة هده الأسباب من قبل مختلف الجهات في المؤسسة يدعم ويؤهل التدقيق الداخلي سواء:

- بخلق هياكل خاصة بها وتأهيل وتدريب المدقق الداخلي مع توضيح خطوات العمل.

- تكييف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح من القضاء علي مواطن الضعف.

- زيادة خبرة المدقق الداخلي من جراء احتكاكه المستمر بالمدقق الخارجي ، خاصة في معالجة بعض البنود الجديدة او في توجيه عملية الفحص أو تعامله مع بعض المواقف المعينة.

- إضفاء الثقة علي عمل التدقيق في المؤسسة سواء من قبل الإدارة او من قبل الإطراف الاخري في ظل تكامل النوعيين، باعتبارات النقص في نوع الأول يكمل الأخر و العكس صحيح ، فضلا على انهي صحح في السنوات القادمة من قبل مرتكبه.[1]

من وجهة نظرالتدقيق الخارجي :

قد يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي علي طبيعة توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي ، حيث يؤثر علي الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، إجراءات تقدير المخاطر إجراءات تجمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية ، وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد

[1]-فتحي رزق سوافيري ، احمد عبد المالك محمد ،دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدارالجامعية ، الاسكندرية ،2002، ص65.

المدقق الخارجي علي إعمال أدتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقا ،أو علي إعمال تطلب منها مباشرة – علي سبيل المثال قد يطلب المدقق الخارجي من وظيفة التدقيق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل نطاق عمله ، كان يطلب منه استكمال بعض المهام التي تدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية.[1]

و أشارت العديد من الكتب التدقيق الداخلي إلي أهمية العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بحيث يجب أن يتحقق المدقق الخارجي من طبيعة وعمق ما تشمل عليه المهام التي ينقدها المدقق الداخلي للإدارة ويجب عليه كذلك أن يتحقق مما إذا كانت الإدارة قد أخذت بتوصيات التدقيق الداخلي ومما إذا اتحدت الإجراءات المناسبة وإعطاء الدليل علي ذلك ، وركزت هذه الدراسات -و التي اعتمدت علي طرق تجريبية و باهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي من خلال اعتماد المدقق الخارجي عليها.

لتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعد أمراً حيوياً لتحقيق فعالية أداء المؤسسة، ويساعد على تعزيز مستوى الثقة والشفافية في عمليات الرصد والمراجعة والتقييم المالي. وفيما يلي بعض النقاط المهمة حول هذا الموضوع:

التدقيق الداخلي يستهدف تقييم العمليات والنظم والإجراءات داخل المؤسسة، بينما يستهدف التدقيق الخارجي تقييم صحة ودقة التقارير المالية وتحقق من توافقها مع المعايير المحاسبية.

يمكن أن يساعد التدقيق الداخلي على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين داخل المؤسسة، والتي يمكن للتدقيق الخارجي الركز عليها خلال عملية التدقيق الخارجي.

من خلال التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في عمليات المؤسسة وتحقيق تحسينات تنعكس إيجاباً على الأداء المالي والعمليات الداخلية.

[1]-صديفي مسعود، نحو اطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ،جامعة الجزئر، 2004،ص:68-69.

كما يساعد التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في تقليل احتمالات وقوع الاختلافات المالية والتحقق من الامتثال للمعايير واللوائح المحلية والدولية.

يمكن استخدام النتائج المستمدة من التدقيق الداخلي لتحسين نظام المراقبة الداخلي وإجراء التغييرات المطلوبة، بينما يمكن استخدام النتائج المستمدة من التدقيق الخارجي لتحسين نظام المراجعة المالية وضمان دقة التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

إن مصطلح ألأداء يعتبر من بين المصطلحات المتعددة المعاني، فهناك من الباحثين والمفكرين من يقوم بربطه بالكفاءة، وهناك من يربطه بالفعالية، وهناك من يربطه بالإنتاجية، إلا أنه وحسب ما توصلنا إليه فإن ألأداء يشمل الكفاءة والفعالية والإنتاجية معا .وتتعدد تصنيف ألأداء وذلك لتعدد المعايير واختلاف وجهات النظر، فنجد ألأداء الظاهري، ألأداء الذاتي، ألأداء ال1كليو ألأداء الجزئي....الخ،ومهما تعددت أنواع ألأداء إلا أنها تتأثر بمجموعة من العوامل سواء أن كانت من داخل المؤسسة أومن خارجها.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن المهتمين بالأداء والذين لهم دور كبير في تقييمه وتحسينه وتحقيق فعاليته لا ينحصرون فقط في المدقق الداخلي ومراقب التسيير، بل كذلك للمدقق الخارجي دور مهم وفعال فيذلك، وذلك من خلال قيامه بتدقيق كل كبيرة وصغيرة في المؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال الخدمات إلا دارية التي يقوم بمنحها للعميل والتي يطلق عليها بالقيمة المضافة للمدقق الخارجي .وهذه الوجهة الحديثة لمهنة التدقيق الخارجي هي عبارة عن مجهودان تم بذلها من طرف مكاتب التدقيق الكبرى في العالم وهذه الخدمات لم تعرف انتشارا كبيرا خاصة في البلدان النامية والتي تتميز بأنظمة محاسبية غير متطورة وغير مؤهلة لإنتاج البيانات والمعلومات المالية الملائمة.

يعتبر الأداء ضروريا لأي مؤسسة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها، و هو وصول المؤسسة إلى الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية ،ويمكن قياسه بالاستعانة بجملة من النسب والمؤشرات ثم يتم تقييمها للتحقق من أنه تم انجاز الأداء وفق الخطط الموضوعة، والوقوف على السلبيات التي تعترضه الايجابيات التي ينبغي الحفاظ عليها ودعمها لتحسين الأداء حيث يعد تحسين الأداء هدف كل مؤسسة ويمكن للمؤسسة أن تستفيد من عناصر الحوكمة في تحسين أداءها.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول : تعريف المؤسسة :

أولا : نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

لأنه كان خليجا صخريا حادّاً يمتدّ بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة أستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ"مرسى الغنائم". ومن "هنا سمّيت المدينة "مستغانم.

وفي سنة 1848م، أنشئ أوّل رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.

أنطلق أوّل مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة العامة.

وجاء بعد ذلك تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م انتهت بميلاد أوّل حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.[1]

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط .

[1] مؤسسة ميناء مستغانم.

ثانيا : تعريف ميناء مستغانم :

يقدّم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام الميناء الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م .

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (ONP) للموانئ المنحلّ ، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكلة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة(SONAMA) فأصبح دورها منوطا بما يلي : (CNAN)

- تسيير أملاك الدولة الميناءين والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء

- احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت ، تحمل للسجل التجاري رقم SOGEPORTS "الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة 01.B.88 بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88- 119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م .

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية :

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم .

- استغلال الآلات والإنشاء الموانئ .

- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث البناءات .

- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة البناءات بالتعاون مع الشركاء الآخرين .

- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ الموانئ .

- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم .

بتاريخ 27 فيفري 2008، تمّ رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج

المطلب الثاني هيكل تضيمي مؤسسة ميناء مستغانم

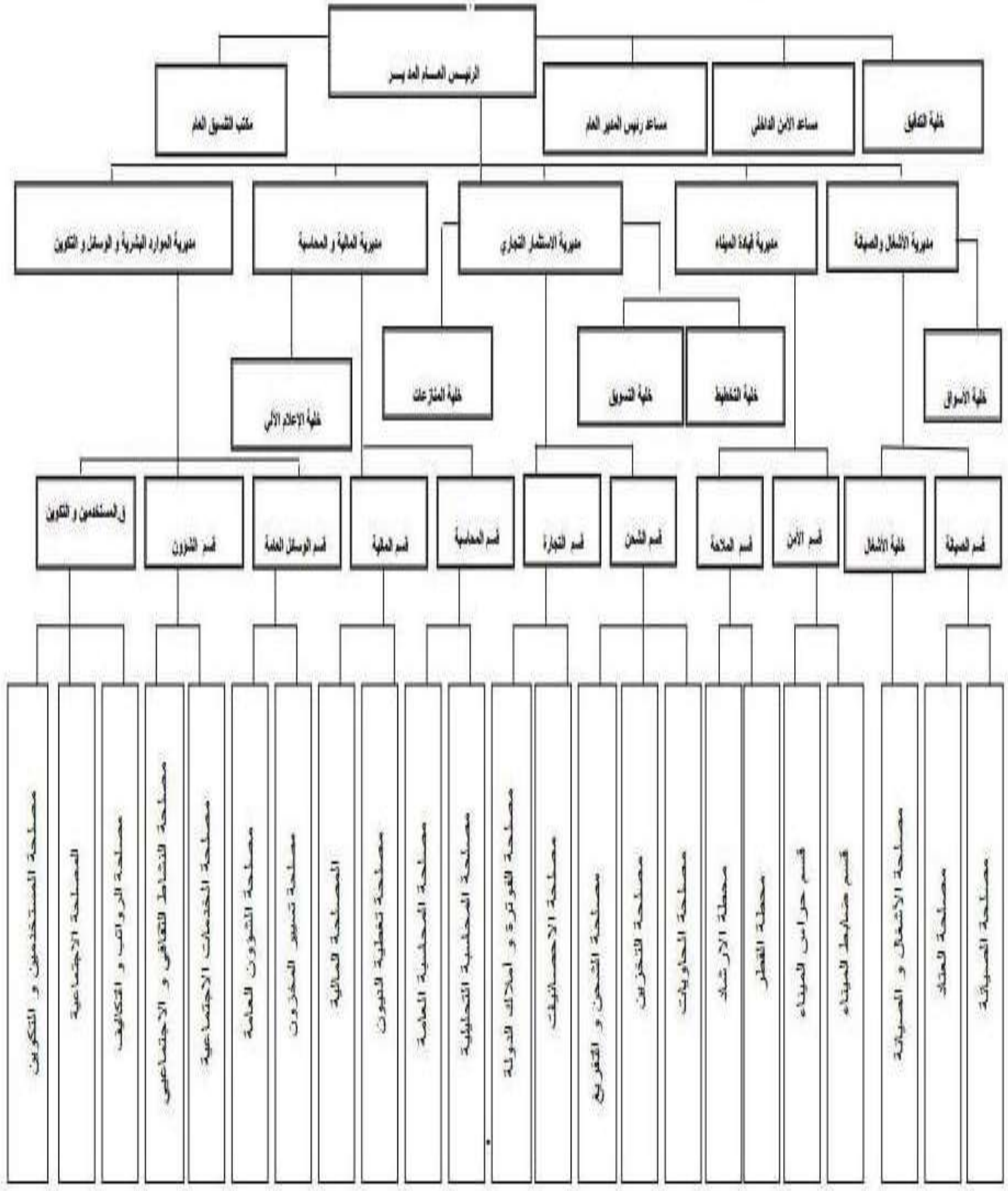
الرئيس العام المدير العام
مكتب التنسيق العام
مساعد رئيس المدير العام
مساعد الأمن الداخلي
خلية التدقيق
مديرية الموارد البشرية و الوسائل و التكوين
مديرية المالية و المحاسبة
مديرية الاستثمار التجاري
مديرية قيادة الميناء
مديرية الأشغال والصيانة
خلية الإعلام الآلي
خلية المنازعات
خلية التسويق
خلية التنظيط
خلية الأمن
ن المستخدمين و التكوين
قسم التموين
قسم الوسائل العامة
قسم المالية
قسم المحاسبة
قسم التجارة
قسم الشحن
قسم الملاحة
قسم الأمن
خلية الأشغال
قسم الصيانة
مصلحة المستخدمين و التكوين
المصلحة الاجتماعية
مصلحة الرواتب و التكاليف
مصلحة النشاط الثقافي و الاجتماعي
مصلحة الخدمات الاجتماعية
مصلحة الشؤون العامة
مصلحة تسيير المخزونات
المصلحة المالية
مصلحة تحصيل الديون
مصلحة المحاسبة العامة
مصلحة المحاسبة التحليلية
مصلحة الفوترة و أملاك الدولة
مصلحة الإحصائيات
مصلحة الشحن و التفريغ
مصلحة التخزين
مصلحة الحاويات
محطة الإرشاد
محطة القطر
قسم حراس الميناء
قسم مخابط الميناء
مصلحة الأشغال و الصيانة
مصلحة المعدات
مصلحة الصيانة

المطلب الثالث : دوروأهداف المؤسسة

أولا : دور المؤسسة ومسؤوليتها[1]

.ضمان متابعة النشاطات المالية المناسبة

.تحديد سياسة التمويل في المؤسسة وتطوير مخططاتها

.مفاوضة شروط التمويل والتسديد

.متابعة ارتباط ومراقبة تنفيذ مخطط الاستثمارات

-إعداد مخطط الخزينة وتسيير الميزانية السنوية ومتابعة تطبيقها.

-المسؤولية على توحيد الميزانيات.

-متابعة المحاسبة على مستوى مركبات الأعمال داخل الميناء.

-تحليل الحسابات الاستغلالية والميزانية.

- تنفيذ المراقبة

-مساعدة ونصح المركبات من أجل التحكم الجيد في المحاسبة.

-السهر على احترام القوانين والتنظيم المكلف بالوظيفة.

-السهر على تطيق النصوص الجبائية والمالية والمحاسبية.

[1] مؤسسة ميناء مستغانم.

ثانيا : أهداف المؤسسة [1]

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.

- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).

- تكون الآذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.

- تسيير أملاك الدولة.

- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم .

- استغلال الوسائل و التجهيزات .

المبحث الثاني : دورالتدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات وتأثيرفي الأداء المالي

المطلب الأول : دورالتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ميناء مستغانم.

يتميز التدقيق الداخلي والخارجي بأنهما يلعبان دورًا هامًا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال :

1. التدقيق الداخلي :

يتمثل دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بمراجعة النظام الداخلي وإجراء الفحوص والتدقيق الدوري للتحقق من إتباع السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية المتعلقة بالشركة، وكذلك تحديد المخاطر والنواحي الضعيفة وتقديم التوصيات لتحسين الأداء المالي .

[1] مؤسسة ميناء مستغانم .

2. التدقيق الخارجي:

يتمثل دور التدقيق الخارجي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم صحة الحسابات المالية والميزانية والتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وإعداد تقارير عن الأداء المالي للمؤسسة، وذلك لصالح المساهمين والشركاء التجاريين والجهات التنظيمية.[1]

بشكل عام، فإن التدقيق الداخلي والخارجي يعملان معًا على تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الثقة في الأداء المالي للمؤسسة، وتحسين الإدارة المالية والتشغيلية للشركة. كما أنهما يساعدان في تحديد المخاطر المالية والضريبية والقانونية وتقديم التوصيات لتجنبها، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية للشرك.

المطلب الثاني : تفعيل مبادئ الحوكمة على الأداء مالي

تفعيل مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة يعد أمراً هاماً لضمان الشفافية والمساءلة والمصداقية في العمليات المالية وتحسين أداء المؤسسة بشكل عام. وفيما يلي سأقدم بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتفعيل مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة :

- تحديد مسؤولية الإدارة المالية :

يجب تحديد مسؤولية الإدارة المالية في الأمور المالية والمحاسبية وضمان أن تكون مسؤولياتهم معروفة وموثقة. كما يجب تحديد السلطة والمسؤوليات للموظفين الآخرين الذين يشاركون في العمليات المالية

[1] مؤسسة ميناء مستغانم.

- تعزيز الشفافية والمساءلة :

يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية عن طريق نشر معلومات مالية مفصلة ودورية للجمهور والمستثمرين. يمكن أيضًا تعزيز الشفافية من خلال إجراء تدقيق داخلي وخارجي للتأكد من صحة ودقة السجلات المالية.

- تطوير سياسات وإجراءات الحوكمة :

يجب تطوير سياسات وإجراءات الحوكمة المالية وتوثيقها بشكل كافٍ وتدريب العاملين على هذه السياسات والإجراءات.

المراجعة الداخلية :

يمكن استخدام المراجعة الداخلية لتحسين ممارسات الحوكمة المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. يمكن أيضاً تحديد النقاط الضعيفة في العمليات المالية وتحسينها.

-مر اقبة مجلس الإدارة :

تقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم، متابعة الأداء المالي للمؤسسة، تحديد المخاطر المالية، تطوير السياسات والإجراءات، المراقبة الذاتية، وتوفير التدريب والتطوير. هدف هذه المراقبة هو ضمان أداء مجلس الإدارة بصورة فعالة ومؤثرة في إدارة المؤسسة واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال والتخطيط والسياسات والإجراءات المالية والإدارية.

المطلب الثالث : قرار مجلس الإدارة حول الأداء المالي

.قرار مجلس الإدارة حول الأداء المالي يمكن أن يشمل العديد من الإجراءات، منها:

المو افقة على التقارير المالية الدورية :[1]

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة والموافقة على التقارير المالية الدورية للمؤسسة، مثل التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية، ويحدد الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء المالي إذا كان هناك أي .عجز أو مشكلات مالية

إعداد خطط العمل والميز انية :

يقوم مجلس الإدارة بإعداد خطط العمل والميزانية للمؤسسة، وتحديد المصادر المالية اللازمة .لتنفيذ هذه الخطط، وتحديد الأولويات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المالية المحددة

تحديد الأداء المالي المستهدف :

يحدد مجلس الإدارة الأداء المالي المستهدف للمؤسسة، ويحدد المؤشرات المالية اللازمة لقياس الأداء .المالي، مثل الإيرادات والأرباح والأصول والخسائر ونسبة الديون والسيولة المالية

المتابعة والتقييم :

يقوم مجلس الإدارة بمتابعة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل دوري، ويحدد الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء المالي إذا كان هناك أي انحرافات عن الأداء المالي المستهدف

[1] مؤسسة ميناء مستغانم.

اتخاذ القرارات :

يتخذ مجلس الإدارة القرارات اللازمة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات المحددة في الخطط العمل والميزانية، وتحديد الأولويات والتحركات المناسبة لتحقيق الأهداف المالي

مبادئ منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات هي مبادئ الحوكمة الشركات تنقصم إلي 6 أقسام هي

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :**
- ذو تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل.
- .المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق واسع.
- .توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي.
- .لدى الجهات السلطة و النزاهة و الموارد للقيام بواجباتها
- **حقوق المساهمين**
- توافر الحقوق الأساسية للمساهمين.
- .الحق في المعلومات عن القرارات.
- .الحق في المشاركة في التصويت.
- .تسهيل المشاركة الفعالة.

- .الافصاح عن الهياكل و الترتيبات

- **المعاملة المتساوية للمساهمين**

- معاملة المساهمين معاملة متساوية.

- .منع التداول بين الداخليين و التداول الشخصي الصوري.

- .الإفصاح عن العمليات المعاملة المتساوية للمساهمين

- **دورأصحاب المصالح**

- المصالح وفقا للقانون آو الاتفاقات.

- .التعويض مقابل انتهاك الحقوق.

- .تطوير الآليات للمشاركة.

- .المعلومات في الوقت المناسب.

- .الاهتمام بالممارسات

- **الإفصاح و الشفافية**

- الإفصاح عن السياسات.

- .المستويات النوعية للمحاسبة.

- .المراجعة الخارجية.

- .قابلية المراجعة للمساءلة.

- .الفرصة والتوقيت للمستخدمين.
- .المنهج الفعال لإطار حوكمة المؤسسة

  - **مسؤوليات مجلس الإدارة**

- العمل وفقا للمعلومات الكاملة.[1]
- .المعاملة العادلة للمساهمين.
- .تطبيق المعايير الأخلاقية.
- .عرض السياسات.
- .الحكم الموضوعي المستقل.
- .الوقت المناسب لإتاحة المعلومات

[1] **مؤسسة ميناء مستغانم.**

خاتمة

تمحور موضوع بحثنا حول دراسة اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي تحسين الأداء المالي حيت ثم إبراز مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات التي جاءت متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية الأخيرة . حيت أن من بين مسببات تلك الأزمات نجد نقص واضح في الشفافية والإفصاح إضافة إلي إهمال المسؤلين في الشركات لعنصر المسؤولية ضرورة ضمان وحماية حقوق الاخرين وهذه الأسباب عالجتها مواثيق الحوكمة التي تم إصدارها من طرف الدول والشركات لسد الثغرات السابقة حيت إن ذلك يعود بالفائدة والمصلحة علي الشركات وأصحاب المصالح وعلي الاقتصاد ككل . بالتالي ضرورة تحسين مستوي جودة المعلومات المالية تفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال للشركات المسجلة في البورصة بدون شك فان الإفصاح والشفافية يرفعان من مصداقية وجودة المعلومات المالية وتحقيق الإصلاح ودعم أداء الشركة وضمان مصادر تمويل جاهزة والتقليل من تضارب المصالح بين مختلف الأطراف كما إن نقص او غياب حوكمة الشركات يؤديا لي تفشي ثقافة الفساد في الشركات والأسواق المالية .

وفي الأخير يمكن القول ان مساهمة هذه المبادئ الرشيدة يوفر أرضية جيدة لاتخاذ قرارات فعالة وتخدم كل أصحاب المصالح وتحقيق المساواة أنشر روح المسؤولية داخل الشركة لكي نحقق تحسن في الأداء المالي

نتائج

ومن خلال إعدادنا لهذا البحث نصل إلى عدة نتائج ومن أبرزها:

1 - إن تجربة الحوكمة في المؤسسات الحكومية ضعيفة ممدا يدل ذلك على الخلل الإداري وسوء أداء عدد مدن المؤسسات الحكومية وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في بعضها ولذلك اتجه هذا البحث إلى دراسة واقع تطبيق الحوكمة على المؤسسات الحكومية بشكل عام وتطبيقه كدراسة حالة مؤسسة مينائ مستغانم.

2 - ان مؤسسة ميناء مستغانم تركز بصورة أكبر على العنصرين التاليين للحوكمة: الإفصاح والشفافية والمسؤولية الإجتماعية.

3 - ارتفاع هامش التأمين و هذا يدل على أن الشركة نجحت في جذب الزبائن من خالل حفاظها على مصالحهم بالتزامها بالتأمين على األضرار التي تلحق بممتلكاتهم.

4 - يعتبر السلوك الأخلاقي اول أهمية في ابعاد الحوكمة .

5 - تعترب حوكمة الشركات أداة تضمن استغلال المؤسسة لمواردها بكفاءة عالية و تحقيق أهدافها ، كما تزايد الاهتمام بتطبيق الحوكمة لما حققته من أهمية و مزايا تحد الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات و بصفة خاصة المشاكل المالية .

6 - يعتبر التدقيق من الوظائف الهامة و ذلك لما يقدمه من مساعدة للادارة العليا و العمال فهو الفعال بشكل جيد مع باقي أطراف الحوكمة و بالتالي تساهم في تطبيقها.

وفي الأخير ومما سبق استخلصنا من خلال هده خلال هذه الدراسة انه يمكن الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ماهو أثر تطبيق حوكمة الشركات داخل المؤسسة الاقتصادية علي الاداء المالي

إضافة الي ذالك يمكننا اختبار الفرضيات المطروحة في بحثنا هدا من خلال الوصول الي عدة نتائج لعل أهمها :

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم الحوكمة ويرجع ذلك الي تداخله في العدد من الأمور التنضيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات

حددت مبادئ الحوكمة الأسس والقواعد الواجب توافرها من اجل تفادي وقوع المزيد من الازمات وكذا زيادة اطمئنان أصحاب رؤوس الأموال علي أموالهم المستثمرة

كما هدفت الحوكمة الي وضع اليات رقابية واضح حيت انه من شان ابعاد الحوكمة في حال تطبيقا علي و جهها الأمثل متل الشفافية و العدالة والاستقلالية ان يضمن حقوق جميع أصحاب المصالح سواء الداخلين او الخارجين عن المؤسسة .

سعت الجزائر من خلال إصدارها لميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائر الي وضع نموذج للحوكمة خاص بالبلاد يؤكد ماهو حاصل عالميا.

قائمة المراجع:

قامة مراجع باللغة العربية

1- خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 1980

2- محمد التهامي ظواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3- القاضي حسين ، دحدوح حسين ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، مؤسسة الرواق، عمان، 1999.

4- اشتيوي، إدريس عبد السلام المصدر مجلة البحوث الاقتصادية : مجلة علمية متخصصة في مجال العلوم الاقتصادية و الإدارية والمالية 1990.

5- مجيد حاسم الشرعة،المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية،دار وائل للنشر،عمان ،الأردن.

6- أمين السيد أحمد لطفي،المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.

7- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، دار النهضة العربية، بريون، 1988.

8- مخالد راغب الخطيب.ألأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل للنشر و التوزيع، الاردن 1998.

9- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، دار النشر، الاردن، الطبعة الثانية 2008.

10- غسان فالح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة – الناحية النظرية، دار المسرية –عمان 2009.

11- - داود يوسف صبح دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية اتحاد المصارف العربية للنشر .بيروت لبنان الطبعة الأولى ، 2007.

12- - ادري عبد الفتاح الصحن الرقابة والمراجعة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1989 .

13- عبد الله عبد السلام سعيد أبو دعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،رسالة مقدمة لجزء من متطلب أتنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق ، العلوم التجارية، جامعة الجزائر ، (2010).

14- رجب السيد عبد الفتاح محمد الصحن،أصول المراجعة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية1999.

15- محمد سمير الصبان ،إستاد المحاسبة المراجعة ,الدار الجامعية ،الاسكندرية2002.

16- عبد الرحمان توفيق،منهج المهارات المالية و المحاسبة الرقابة المالية،مركز الخبرات المهنية،مصر،طبعة 30.

17- مولود ديدان، القانون التجاري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، الدار البيضاء.

18- حماد ، طارق عبد العال ، حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005 .

19- احمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى،2012.

20- علي احمد زين، محمد حسني عبد الجليل تصبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصالح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2009.

21- مبكرا كراسي نكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الاصالح، أوت 2008.

22- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007/2006.

23- عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،

24- مصطفى حسن بسيوني السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنعقد في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2005 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

25- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

26- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات، العربية المتحدة، 2009.

27- إدريسثابتعبدالرحمانوالمرسيجمالالدينمحمد،الادارةالاستراتيجية،مفاهيمونماذجتطبيقية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006.

28- مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2002.

29- أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر: الأصول و المهارات، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002.

30- مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات بباتنة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012.

31- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الاداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي، دار النهضة العربية، 2012-2013.

32- الهام يحياوي،الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة (الاسمنت) عين توتة (باتنة)،مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007.

33- موسى نوفل ، تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، جامعة البيت المفرق، الأردن، 2002.

34- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة، 2000.2002.

35- شيكاوي سهام الثقافة التنظيمية وتاثيرها علي اداء المنظمة ،مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة املجاستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،تخصص تسير المنظمات ، جامعة احمد بوقره بومرداس،2001-2002.

36- محمود الخطيب، الأداء المالي أثره على أسهم الشركات،طبعة1 ،دار حامد، عمان، الاردن،2010.

37- عبد الغني دادان، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحكاة المالي، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

38- اليأس بن ساسي، يوسف قريشي،التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

39- توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد - لعالم جديد ، دار الفكر العرب ، مصر ، 2004 ، 2003.

40- فلاح حسن الحسني،إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر و التوزيع،عمان؛2003.

41- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات، العربية المتحدة، 2009.

42- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسامة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة د خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7ماي 2012.

43- مشرف بن علي عبد الله العمري، درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية و معيقاتها و طرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها، مذكرة دكتوراه في الإدارة التربوية و التخطيط، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2013.

44- خالص حسن يوسف الناصر و عبد الواحد غازي د ألنعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية و اجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نيروز، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، دهوك، العراق، 2012.

45- محمد حمو، جعفر هتي محمد، بواعث الحوكمة و تنميتها في الاقتصاديات، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20نوفمبر 2013.

46- صالح بن براهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، غير منشورة، كلية إدارة الإعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.

47- شوقي جباري، فريد خميلي، دور المراجعة الخارجية في إرساء حوكمة الشركات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق في ضوء 1 المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 11 و 12 أكتوبر،2010.

48- أحمد محمد زينل خوري، مداخلة بعنوان :دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المنشأة، ملتقى بعنوان :دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2006.

49- فتحي رزق سوا فيري ، احمد عبد المالك محمد ،دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2002.

50- صديفي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ،جامعة الجزائر، 2004.

قائمة مراجع باللغة الأجنبية

51- Bernard GERMOND, Audit financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises Dunod, Paris,1991, p28.